منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

تقييم للنشاط الفكري لمنتدى التنمية الخليجي ومستقبله
2016 - 1979

د. عبد السلام وايل السليماني

د. إبراهيم البعيز

أ. هدى الدخيل

تقديم
محمد الرميحي
المنسق العام

أوراق و دراسات في التنمية

AAFAQ للنشر

منتدى التنمية الخليجي

Gulf Development Forum

تقييم للنشاط الفكري لمنتدى التنمية الخليجي ومستقبله

2016 – 1979

د. عبد السلام وايل السليماني

د. إبراهيم البعيز

أ. هدى الدخيل

تقديم

محمد الرميحي

المنسق العام

آفاق للنشر

AFAQ

آفـاق للنشر 2016 م

الطبعة الأولى: 1438 هـ - نوفمبر 2016 م

تقييم للنشاط الفكري لمنتدى التنمية الخليجي ومستقبله 1979 - 2016/
د. عبد السلام وال السليماني، وآخرون.

96 ص؛ 17 X 24 سم.

ردمك: 978-1-911571-41-4

جميع الحقوق محفوظة للناشر

Tel.: +965 22256147 - Fax: +965 22256142
P.O.Box: 20585 Safat - Postal Cod: 13066 Kuwait
info@aafaq.com.kw
www.aafaq.com.kw

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي» أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي آفـاق للنشر

تقييم للنشاط الفكري لمنتدى التنمية الخليجي ومستقبله

2016 – 1979

على سبيل التقديم :

في وسط السبعينات من القرن العشرين والمجموعات الأولى من بنات وأبناء الخليج يغادرون مقاعدهم في الدراسات العليا الجامعية المتقدمة ويلتحقون بأعمالهم خاصة في الاعمال الاكاديمية حيث بدأت براعم الجامعات تضع أسسها في دول المنطقة، في ذلك الحين تجمع عدد من تلك النخبة للنظر في أحوال مجتمعاتهم.

كان النفط يضخ أموالا طائلة في مجتمعات الخليج، والنهضة العمرانية تأخذ طريقها بجانب الخدمات العامة واتساع التعليم والأمل في تطور اقتصادي/ اجتماعي/ سياسي يقود المجتمعات إلى مكان أفضل، في هذا الوقت كان هناك هاجس يشغل بال تلك النخب مفاده إلى أين نحن ذاهبون تنموياً، وهل التنمية الفضلى للحجر أم للبشر، وهكذا تفتق ذهنهم عن إنشاء مجموعة صغيرة تطوعية، بدأت تتسع مع تلك النخب للنظر في مسارات التنمية بكل وجوهها، فظهرت فكرة (منتدى التنمية الخليجي) الذي كان ولا يزال تطوعيا، يجتمع أفراده سنويا في أغلب الاحوال، أو لمرتين في بعض السنوات، لتدارس موضوعات تنشغل بها مجتمعاتهم، جلها تحت مظلة التنمية ومساراتها.

وهكذا تم الاجتماع الاول في مدينة أبوظبي في ديسمبر 1979م، وتوالت اللقاءات التي عادة ما تكون ليوم ونصف على الأكثر، في إحدى العواصم الخليجية، ويطرح فيها موضوع يقوده ما تعارف عليه (مدير المشروع) وهو عادة يختار من يكتب معه في الموضوع المحدد، ومقدمي الأوراق المصاحبة، ويناقش الجميع تلك

الأفكار، ثم في نهاية الأمر تطبع نتائج اللقاء (الأوراق المكتوبة والنقاشات) في كتاب.

تم حتى الآن (من أبوظبي 1979 الى البحرين عام 2016) عقد سبع وثلاثون لقاءً سنوياً، وستة لقاءات نصف سنوية تخصصية، وأنتج المنتدى حتى الآن ثلاثة وعشرون كتابا،و عند مصافحة عين القارئ لهذه الكلمات سوف يصبح عدد الكتب المنشورة من المنتدى خمسا وعشرون كتابا، وفي عام 2015 استقر رأي (اللجنة التنفيذية) وهي لجنة متغيرة من الاعضاء تنتخب دوريا، استقر رأيها على أن توضع كل الاعمال البحثية والأوراق على موقع المنتدى الالكتروني، وقد تم ذلك بنجاح، وهي الآن (أي هذا الزاد المعرفي التراكمي الوفير) متوفر للدارسين والمهتمين على مساحة الكرة الارضية، يضم من بين ما يضم مجموعة عميقة من الأبحاث والأفكار والرؤى، بعضها تنبأ بالمشكلات الت تعرضت لها مجتمعات الخليج، وقد كانت رؤية متقدمة فكرياً وعلمياً .

وفي عام 2015م ارتأت اللجنة التنفيذية أن ينظر الى كل هذه الاعمال وإلى كل تلك المسيرة من خلال فحص أكاديمي متخصص من طرف خارجي، توخياً للموضوعية، فكان أن كُلف الدكتور عبد السلام بن وائل السليمان بالنظر إلى تلك المسيرة العلمية، وعقد لقاء تخصصي في الكويت لمناقشة ما قدم من أفكار وما أطلع عليه من جهد وقد كتب ورقة في ذلك موسعة ؛ فكان هذا الكتاب، ثم وجدت اللجنة التنفيذية أن الأمر لا يستقيم إلا إذا أخذنا بالاعتبار أراء الأخوات والإخوة في المنتدى، فقامت الزميلة أ. هدى الدخيل، بالاشتراك مع الزميل الدكتور ابراهيم البعيز (عضوي اللجنة التنفيذية) بتصميم استبانة لاستطلاع أراء الاعضاء وأصدقاء المنتدى، وقد ضم هذا لكتاب نتائج ذلك الاستطلاع.

نحن اذا فيما بين دفتي هذا الكتاب الذي اطلقنا عليه (نقد لمسيرة فكرية لنخبة خليجية) محاولة لعرض ومن ثم نقد التجربة المستمرة التي نرجو أن يساهم

الجيل القادم في إكمالها من حيث التطوع والاستمرارية لما نعتقد أنه إضافة موضوعية ومستقلة لنقد وتصويب المسيرة التنموية الخليجية، كما من خلال هذا الكتاب نتذكر بكل احترام كل من عمل ووضع جهداً في أعمال هذا المنتدى سواء ممن غادرنا إلى رحمة الله، أو من الزملاء الاوائل ومن جاء بعدهم ولا زال يقدم جهد لإغناء مسيرة هذا المنتدى، الذي هو ظاهرة حية لمواطني هذه المنطقة على تحمل المسؤولية الاجتماعية الملقاة على كاهلهم.

ما بين يد القارئ وجهة نظر لشخصية اكاديمية حرصنا ان تكون مستقلة، من قبيل ممارسة نقد الذات والتقويم الذي يعترف مبدئيا أن أي عمل للبشر لا شك قاصر، وأن الاهداف العليا لا تصل إليها المجتمعات إلا من خلال الدراسة والتقصي والنقد وتبادل وجهات النظر،

لذا كان هذا الكتاب.

والله الموفق

محمد الرميحي
الكويت يونيو **2016**

بعد عرض القراءة النقدية ونتائج الاستطلاع اقترح أن يضاف في نهاية الكتاب تصريح لكل عضو من اللجنة التنفيذية حيال هذه الوقفة النقدية لأعمال المنتدى وتطلعاتهم لمستقبله، على أن لا تزيد عن **5** أسطر لكل عضو.

ولكم الشكر

منتدى التنمية EVELOPMENT FORUM

اللقاء التخصصي السابع
مراجعة نقدية لمسيرة 36 سنة من منتدى التنمية
منتدى التنمية على مدى ست وثلاثون عاما
مراجعة لمشغوليات المنتدى ونتاجاته

د. عبدالسلام وايل السليمان

ورقة مقدمة للقاء التخصصي السابع لمنتدى التنمية

الكويت، 6 نوفمبر 2015

مُقدّمة

انعقد منتدى التنمية لأول مرة في ديسمبر 1979. وعلى مدى ست وثلاثون عاماً، هي عمره حتى اللحظة ضل ينعقد بشكل سنوي. خلال هذا الفترة عقد المنتدى إحدى وأربعون لقاءً، خمس وثلاثون لقاء سنوياً وست لقاءات تخصصية عقدت فيما بين بعض اللقاءات السنوية. لم ينقطع المنتدى عن اللقاء ولا سنة واحدة خلال هذه الفترة الطويلة نسبياً، برغم أنه يمول نفسه من خلال تبرعات أعضاءه وعبر دخل مطبوعاته القليلة بدهاً، فهي تقتصر على طبع اعمال اللقاءات. ويقوم أعضاءه بالحضور على حسابهم الشخصي وتمويل بحوثهم من جيوبهم الخاصة. إن هذه المكونات بحد ذاتها، أي تواصل الانعقاد برغم المحدودية الشديدة في الإمكانات والتمويل الشخصي للأوراق والبحوث، مؤشر على جدية المنتدى والقائمين عليه. لقد قام المنتدى على جهود شبان صاروا أعلاما مشهورين في الخليج بكل من جودة منتجاتهم المعرفية وحسهم الوطني القوي، كعلي الكواري وأسامة عبدالرحمن مثلاً. والتحق به على مدى مسيرته كثير من الأسماء التي لمعت في سماء الفكر الخليجي. لقد مثل المنتدى على الدوام مركز جذب لأفضل العقول الخليجية.

و تقدم هذه الورقة مراجعة لأعمال منتدى التنمية والأوراق التي قدمت فيه على مدى تاريخه ذاك. وبسبب النتاج الضخم جدا للمنتدى، والواقع في حوالي اثنا عشر ألف صفحة، فإنه يصعب الإحاطة بكل ما قدم في المنتدى والعروج على كل دراسة وورقة. بل يصعب حتى وصف كل لقاء من اللقاءات الإحدى والأربعين. لذا، نظرت في مشغوليات المنتدى واهتماماته كما يتبدّى من جدول مواضيع

اللقاءات فقدمت لها وصفاً وزعته على قسمين هما "التنظيم" و"السياق التاريخي للمواضيع". ثم نظرت في مواضيع اللقاءات، السنوية منها والتخصصية، فتبين لي أن المنتدى مرَّ بمرحلتين في مسيرته. الأولى، مرحلة الانشغال بمفهوم التنمية حصراً والمواضيع اللصيقة به. واستغرقت هذه المرحلة تسع سنوات من عمـــر المنتدى، (1979-1987). الثانية، مرحلة الانفتاح على مواضيع أوسع كالمواطنة والمشاركة السياسية والإصلاح وغزو الكويت ومسيرة مجلس التعاون وعلاقة دول المجلس السياسية ببعض الأقاليم والقوى الدولية...الخ. وحتى الآن، أكملت هذه المرحلة سبعاً وعشرون عاماً. ومن أجل تقديم عرض لمحتوى الأوراق والبحوث، فقد عرضت لبعض ما طرح في الفترة الأولى بوصفه تعبيراً عن المنظور المؤسس للمنتدى وخصصت لذلك جزءً وحده. ثم نظرت في أكثر ما سيطر على المنتدى من مواضيع فوجدتها تتركز في أربعة، اسميتها محاور أو عناقيد، هي: المالية العامة، والمواضيع السياسية، والمواضيع الدستورية، والسكان. ولاحظت أنه قد تم طرح هذه المحاور الأربعة في ثلاث وعشرون لقاءً، كما سيتم بيانه. فقدمت وصفاً للمحاور الأربعة واللقاءات الثلاث وعشرون، وللأوراق التي قدمت في هذه اللقاءات معتبراً أن هذه المحاور ولقاءاتها ستقدم فكرة كافية عن مشغوليات المنتدى وطبيعة الأوراق المقدمة فيه وكيفية المقارابات التي تم إتباعها. أتبعت ذلك ببعض التأملات العامة. وتمحورت هذه التأملات في ثلاثة اقسام هي: "البعد الأيديولوجي"، و"المنتدى كعلامة على ظهور انتلجنسيا خليجية"، و"المنتدى والسلطة". وختمت هذه الورقة بـ"نظرة إجمالية" ضمنتها بعض المقترحات التي تبدت لي بعد كل هذه المراجعة. أرجوا أن يجد القارئ في هذه المراجعة كل من الدقة وصواب القراءة. ولا يفوتني تقديم الشكر للقائمين على المنتدى على ثقتهم وتكليفي بهذا العمل.

التنظيم

بدأ المنتدى بتنظيم نشاطاته حول لقاءات تعقد لمناقشة دراسات متخصصة. حيث يخصص دراسة واحدة لكل لقاء سنوي. واستمر على هذا المنوال في اللقاءات السبعة الأولى (1979 وحتى 1986). وبداية من سنة 1987، تغير التنظيم نحو طرح عدة أوراق في اللقاء الواحد، بدلا من دراسة مطولة واحدة. والملاحظ أن جل الدراسات المقدمة للقاءات السبعة الأولى جري تطويرها لاحقاً لتكون دراسة منشورة أو كتاب، حيث نشر أربع من أوراق اللقاءات السبع الأولى على شكل كتاب باسم مؤلف واحد هو صاحب الدراسة موضوع الندوة. بعض هذه الكتب طبعته جامعات وقررته على طلاب احد موادها، كدراسة علي الكواري عن إدارة المشاريع العامة والتي كانت موضوع اللقاء الأول. بعض آخر تحول إلى دراسة كلاسيكية، كدراسة أسامة عبدالرحمن عن إدارة التنمية والتي كانت موضوع اللقاء الثاني وتحولت للكتاب الشهير " البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية". يعكف المؤلف على دراسة ثم يطرحها في اللقاء السنوي حيث تتم مناقشتها باستفاضة ثم يزيد عليها ليس فقط آراء المشاركين والمناقشين بل إضافة أجزاء رئيسية أخرى، كأن يعود المؤلف إلى الحقل مرة أخرى ويجمع مزيد من البيانات ويوزع مزيد الاستبيانات ويجري مزيد من المقابلات مع المعنيين ممن يشكلون جزء من مجتمع الدراسة وعينتها ويلم بمزيد من الأدبيات والدراسات السابقة ثم يصدر كل هذا بكتاب. بمعنى ما، غالبا ما كانت نشاطات الندوة في تلك المرحلة جزء من مسيرة نحو كتاب. لقد كان ذلك شكل فريد من النقاشات العلمية أهم سمة فيه هو عودة المؤلف للحقل مرة أخرى وجمع مزيد من البيانات ثم اصدار كل ناتج كل هذا في كتاب. لاحقاً، أصبحت لقاءات المنتدى تتكون من موضوع ويندرج تحته عدة أوراق يقدمها عدد من الباحثين ثم تصدر هذه الأوراق مع النقاشات حولها على شكل كتاب

سنوي يرتبه محرر من أعضاء المنتدى. يشكل هذا التحول تطوراً يجعل لقاءات المنتدى شبيهة بالمؤتمرات العلمية. وسيتم تقديم عرض لبعض نتاجات المنتدى ضمن هذه الورقة. قبل هذا، سأقدم وصفاً للسياقات التاريخية لمواضيع المنتدى.

السياقات التاريخية للمواضيع

بدأ المنتدى في ديسمبر 1979 بتفاكر ونقاش حول دراسة مطولة عن المشروعات العامة في دول الخليج ومدى كفاءة ادارتها كان علي الكواري في طور اعدادها آنذاك، ثم طبعها في السنة اللاحقة كما تم التنويه له أعلاه. في اللقاء الثاني، كانت دراسة اسامة عبد الرحمن الشهيرة "البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية". في اللقاء الثالث كانت ورقة سليمان المطوع عن أهمية تنمية القوى العاملة الوطنية، حيث كان وقتها يتولى إدارة القوى العاملة في شركة نفط الكويت. وكذلك كانت موضوعات بقية اللقاءات حتى اللقاء السابع. لقاءات تتضمن مفهوم التنمية في الموضوع وتتمحور حوله. لقد كانت مواضيع المنتدى في هذه الفترة مدفوعة بالوضع الجديد الذي وجدت دول الخليج نفسها فيه، دول ثرية مالياً وتروم تنمية مجتمعاتها. بتعبير آخر، السياق التاريخي للقاءات المنتدى كان تنموياً في الأساس ومواضيعه في الأساس متمحورة حول ذلك. لكن التحولات والأحداث فرضت سياقا للمواضيع والأوراق. فالمنتدى تجاوب مع انكسار الطفرة النفطية الثانية في منتصف الثمانينات بطرح المالية العامة كأحد محوري اللقاء السنوي الثامن، 1987. يجدر بالانتباه أن الموضوع المالي طرح قبل ذلك وفي أول لقاء تخصصي للمنتدى، 1983، ولكن على صورة نقيضة. ففيما كان موضوع 1983 عن "الأصول المالية الخارجية" لدول الخليج، كانت ورقة 1987 متمحورة حول العجز في الموزانات العامة لدول الخليج. بوضوح، ثمة سياق تاريخي للمالية في الموضوعين.

فالموضوع الأول يعكس واقعاً مالياً طفروياً فيما يعكس الثاني بداية انحسار ذلك الواقع. ويمكن الإحساس بمدى الضُرّ المالي الذي مس بأهل الخليج في مابعد الطفرة بملاحظة أن موضوع لقاء 1989 متأثر بشكل واضح بهذا السياق التاريخي فأتى بعنوان "أزمة عائدات النفط وتداعياتها".

ومن الغريب أن الحرب العراقية الإيرانية الطويلة لم تفرض نفسها على المنتدى إلا في آخر سنواتها، فكانت موضوع لقاء يناير 1988، وفقط بوصفها تحد تنموي للمنطقة. ويعكس هذا التأخر في تناول الحرب وقصر تناولها بوصفها تحد تنموي النتيجة المزجاة أدناه في تحقيب المنتدى لجهة خلوص المنتدى في سنواته الأولى لرجال التنمية. ولو أن هذه الحرب حدثت في عقد التسعينات، وبعد متغير الغزو العراقي للكويت، لكان المنتدى خصص لها بعض لقاءاته بتناول سياسي خالص. لكن المنتدى كان مهيمن عليه من قبل مفهوم التنمية في عقده الأول. المنتدى ومنذ غزو العراق بدأ يعرف المواضيع السياسية بكثافة.و بما تركه ذلك الغزو المشؤوم من وعي بانكشاف الأمن الخليجي واعتماده على دول من خارجه، كان عنوان اللقاء السنوي الثالث عشر، 1991، "تحريك الاتجاه الإندماجي بين دول الخليج من منظور شعبي".

من نافل القول أن الأحداث العظام التي تحل بالخليج ستكون عنواناً لأقرب لقاءاته بعد حدوث تلك الأحداث. وهو ما كان عليه الحال بعد غزو العراق للكويت، اللقاء السنوي الثاني عشر، يناير 1991. وكذلك بعد هجمات سبتمبر 2001، اللقاء التخصصي الرابع، مايو 2002.

ويبدوا أن أجواء المطالبة بالإصلاح والمشاركة الذي خلفته تجربة عجز الخليج عن الدفاع عن نفسه أمام صدام واستحداث مجالس شورى في بعض دول المجلس كان وراء موضوع المنتدى في لقاءه الرابع عشر، 1993، "الشورى نمط من

أنماط المشاركة". ومن المثير ملاحظة أن هذا اللقاء شهد مشاركة إسلامي، هو عبدالله النفيسي، بورقة عن "المرجعية الإسلامية في العمل السياسي الوطني". يذكر بأن النفيسي كان أحد رموز الحراك الكويتي قبيل الغزو والمعارض لتعليق الدستور آنذاك. وتعد عبارة "المرجعية الإسلامية" مثيرة هنا. إذ لا نجد ورقة قبلها ذات لون أيديولوجي محدد من العنوان.

العنف الديني الذي عرفته بعض الدول العربية، ومنها الخليجية، في حقبة التسعينات، فرض نفسه على المنتدى، اللقاء السابع عشر (1996)، بعد اقل من سنتين من تفجيرات الخبر والرياض وأبان الحرب الجزائرية الأهلية والصراع بين الدولة المصرية والجماعات الإسلامية المسلحة. ومن المثير أن نصف مقدمي الأوراق أصحاب موقف نقدي للظاهرة الدينية، هما خليل علي حيدر وحيدر إبراهيم. فيما نصفهم كانوا إسلاميين، محمد سليم العوّا واحمد التويجري.

موضوع اللقاء التاسع عشر، فبراير، 1989، كان عن قضايا وهموم المجتمع المدني. ومثلما أوضح في مقدمة كتاب ذلك اللقاء، كان مفهوم المجتمع المدني مهيمناً في عقد التسعينات على العلوم الاجتماعية بسبب "انفراط عقد الأنظمة الشمولية والسلطوية" في شرق أوربا تحديداً. السياق التاريخي للقاء، إذن، هو بروز أهمية المجتمع ومؤسساته المدنية كمتغير مهم في عقد التسعينات. من المواضيع المربوطة بالسياق اللقاء السنوي الواحد والعشرين (2000) والذي جاء عن العولمة في عز تسيد المصطلح للأدبيات والخطاب الإعلامي.

سيكون اللقاء السنوي الثالث والعشرين (يناير، 2002) مثيرا وسياقياً بامتياز. كان عن الخليج والمحيط الآسيوي. والسياقية فيه أنه أتى بعيد احداث سبتمبر 2001، والتي كان الخليج وجنوب وسط آسيا طرفين فيها .اللقاء السنوي الخامس والعشرين، لقاء (2004)، مختلف بعش الشيء. أقيم في سياق الدعوات لإصلاح

الدولة العربية التي علت دولياً ومجتمعياً بعد احداث سبتمبر 2001 وغزو العراق. ويلفت في هذا السياق أمران، هما كثافة الأوراق المقدمة في هذا اللقاء والعنوان المتحلل نسبياً من ضوابط الصرامة الاكاديمية: "نحو *إصلاح* جذري في أقطار مجلس التعاون". الفترة التي عقد فيها هذا اللقاء كانت المطالب الإصلاحية في عموم الدولة العربية قوية جداً ومرتفعة. وربما تجعل كل من الكثرة غير المعتادة في الأوراق والحضور واللغة الأقل صرامة في عنوان اللقاء وكتاب هذا اللقاء من أكثر لقاءات المنتدى تعبيرا عن السياق الزمني الذي كان يتحرك فيه المنتدى. وربما امتداداً لروح ما بعد سبتمبر 2001، كان موضوع اللقاء السابع والعشرين (2006) متمحوراً حول الشباب، اتجاهاتهم ورؤاهم وما يتلقونه من أفكار. إنه تناول فكري لهذا الفئة الاجتماعية التي أثبتت احداث الربيع العربي أهميتها في صوغ مسارات مجتمعاتها.

وكما أن المنتدى دشنّ باكورة لقاءاته في عز طفرة مالية نفطية، فإن الطفرة المالية المتأخرة مثلت بعداً لواحد من اللقاءات المتأخرة، لقاء (2009) الذي كان عن انعكاسات الطفرة الثالثة على دول الخليج. وإن لم أكن مخطئاً فإن احد نتائج هذه الطفرة، وأقصد به توسع الانفاق على التعليم العالي وسعي الجامعات الخليجية لاحتلال مكانة ما على رقعة التصنيفات العالمية، كان السياق الذي شكل موضوع اللقاء الثاني والثلاثين (2011) والذي كان عن التعليم العالي في دول الخليج. ولم يكن لحدوث زلزال عربي هائل كالربيع العربي أن لا يجد صدى له في المنتدى. فكان موضوع اللقاء التخصصي السادس (2011) عن "النظام الديموقراطي المنشود في دول مجلس التعاون".

كما هو واضح، كان المنتدى يعوم في مجاله الزمني والمكاني وتجاوبت مواضيعه وأوراقه بما يمر به الخليج والدول العربية من احداث ووقائع.

الموضوعات

عملية التحقيب صعبة بذاتها. وبالطبع تكون مغامرة إن هي مورست مع نتاج معرفي امتد لثلاث عقود ونصف، ففي ثنايا هذا النتاج ما يتمرد على محاولات القسر والتنميط. وإذ أقدم محاولة لتحقيب نتاج المنتدى بناء على موضوعاته، فإني أقر بجموح جسد المنتدى وتمنعّه على محاولات الإخضاع والقولبة والتحقيب. لذا، سأقدم ملامح عامة أكثر منها خطوط دقيقة تدّعي تمكنها من تفصيل هذا الجسد وتوزيعه على قطع متمايزة. بعد هذه المقدمة، يمكن إدعاء مرور المنتدى بمرحلتين متمايزتين هما مرحلة التركيز على التنمية ثم مرحلة توسع المنتدى. وسأقدم شرحاً لسمات كل مرحلة ثم سأستعرض بعضاً من المواضيع وفقاً للتقسيم المنوه عنه في مقدمة هذه الورقة.

أولاً: مرحلة التركيز على التنمية تغطي هذه المرحلة التسع سنوات الأولى من عمر المنتدى (من 1979 وحتى 1987). وخلالها عقدت ثماني لقاءات سنوية ولقاءين تخصصين. في هذه المرحلة غلب على مواضيع اللقاءات التمركز حول مفهوم التنمية وفي بعديه الاقتصادي والإداري أساساً على عناوين اللقاءات والأوراق المقدمة. وسأعطي مواضيع هذه المرحلة اسم: المنظور المؤسس للمنتدى وسأعرض لبعضاً من مواضيعها وأورقها.

ثانياً: مرحلة توسع المنتدى سنلحظ أن المنتـــدى وابتداء من اللقاء التاسع (1988)، والذي حوى موضوعين هما "المواطنة في دول الخليج" و"الحرب الإيرانية-العراقية" بدأ بالتحلل من التركيز على البعد التقني البحت للتنمية والتمحور حوله والانطلاق لتناول مفاهيم أشمل تكون عادة من اهتمام الانتلجنسيا . ففي اللقاء التاسع حلّ المختص بالسوسيولوجيا السياسية خلدون النقيب متحدثاً على المنتدى وقدم ورقة "المواطنة وأزمة الدولة القطرية" كما قدم عبدالحميد الأنصاري ورقته

عن "الشورى والديموقراطية". ومن هذه اللحظة شهد المنتدى تداولاً في مواضيعه بين التنمية في بعدها التقني البحت، كما في مواضيع السنوات: 1989، 1994، 1995، 1997، 1999، 2003، 2007، 2009، 2011، 2013 ، والمواضيع السياسية، كما في مواضيع سنة 1990، 1991(يناير)[1]، 2002، 2002 (تخصصي)، 2005، 2008 والدستورية، مواضيع 1991 (ديسمبر)، 1993، 1998، 2001، 2004، 2010، 2011 (تخصصي)، 2012، والفكرية، كما مواضيع 2000، والاجتماعية، كما في مواضيع 1996 و2006 والدراسات المستقبلية، كما في لقاء 2008، أو مواضيع بينية بين بعض التصنيفات أعلاه، كما في اللقاء التخصصي لسنة 2009 واللقاء السنوي الأخير. ومن المثير ملاحظة بعد مطلبي في المواضيع والأوراق بدأ يطرق أبواب المنتدى منذ أواخر الثمانينات، كما في مواضيع المواطنة والشورى والإصلاح والتحول الديموقراطي، كما سيتم بيانه لاحقاً.

ومن بين الواحد وأربعين لقاء (35 لقاءً سنوياً و6 لقاءات تخصصية)، كان هناك عشرون لقاء لم تكن تنموية خالصة، بل إما سياسية أو دستورية أو اجتماعية. وكانت المواضيع ذات الصبغة الدستورية من المشغوليات الخالصة للانتلجنسيا تشاركها في ذلك بعض المواضيع السياسية، كموضوعي "العنف والتطرف" (1996) و"تحريك الاتجاه الاندماجي بين دول الخليج من منظور شعبي" (ديسمبر، 1991). ومن الملفت أن المواضيع والأوراق السياسية، ببعدها التقني البحت، تحتل مساحة واسعة من الحقبة الثانية من عمر المنتدى. أي أن علماء السياسة والسياسيين بدأوا "يغزون" المنتدى بمنظوراتهم التي تعبر عن مهاراتهم ومعارفهم.

(1) عقد في سنة 1991 لقاءان سنويان، واحد في شهر يناير و الاخر في ديسمبر.

ونظراً لكثافة المواضيع والأوراق المقدمة على مدى يقرب من الأربعين عاماً، فإنه لا يمكن لهذه المراجعة التعريج على كل لقاء وورقة. ولكن سأستعرض بعضاً من أعمال المنتدى متبعاً التقسيم المرحلي أعلاه. وفيه سآخذ بعض لقاءات المرحلة الأولى، مرحلة المنظور المؤسس للمنتدى، كدال على مرحلة التنمية الخالصة ومؤشر على الحكاية المؤسسة للمنتدى. فيما سآخذ أربع محاور، أو عناقيد، من المرحلة الثانية، هي المالية العامة، المواضيع السياسية، المواضيع الدستورية، والسكان، بوصفها أكثر المحاور تكراراً وطرقاً، حيث شملت هذه المحاور أربعاً وعشرون لقاءً، مقدماً عرضاً لكل واحد من هذه المحاور بمواضيعه وأوراقه.

المنظور المؤسس للمنتدى

على أي منظور تأسس المنتدى؟ أو، مالذي كانت تحمله نخبة شابة من الاكاديميين الخليجيين وهي تنظم نفسها في لقاء سنوي يتمحور حول دراسات وأوراق وبحوث؟ التأمل في مواضيع وأسئلة ولغة واستنتاجات "الدراسات المؤسسة"، وأعني بها دراسات اللقاءات السنوية الستة الأولى، يضع يده على مشغول ذهني رئيسي واجه تلك العصبة من الفتية إبان ذلك الزمان. ذاك المشغول هو مدى قدرة دول الخليج على استغلال الوفرة المالية الناتجة عن بيع النفط إلى تنمية حقيقية. ولقد انطلق "الآباء المؤسسون" للمنتدى من حقيقة أن التشابه في الأسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الخليج العربية تجعل من المشروع التعامل مع دول الخليج كوحدة واحدة، كل ذلك كان قبيل تشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكما سبق إيضاحه، بدأ المنتدى بندوة استضافها جهاز ابوظبي للاستثمار في ديسمبر 1979 بدراسة علي الكواري. وتمثل نصوص السنوات الأولى أهمية خاصة لتتبع مسيرة المنتدى ومعرفة كل من الظروف التي كتبت فيه الدراسات الأولى للمنتدى والتصورات التي شكلت رؤية مؤسسيه من اكاديميي الخليج قبل ما يقرب

من الأربعة عقود. وفيما كان موضوع أول لقاء للمنتدى عن كفاءة إدارة المشروعات العامة، فإن تحدي استدامة الرخاء مهيمناً على رؤية هؤلاء المؤسسين. فلقد كان الخليج يقف في نهاية السبعينات على هرم بضع سنوات فقط من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي ودع الخليج فيها سنوات العوز وأقبل على رخاء غير معهود من قبل. بيد أن مؤسسي المنتدى، وبحكم معارفهم ومهاراتهم التي راكموها بفعل كل من دراستهم الاكاديمية ووعيهم الذاتي، يعرفون أن ذاك الوضع قد يحمل في داخله تحدي الاستدامة. لذا، كان السنوات الأولى من عمر المنتدى تقف على وعي قلق بمرحلية وموقوتية التدفقات المالية وضرورة تحويلها إلى مصادر مستدامة عبر تنمية حقيقة. نقرأ لعلي الكواري من اول لقاء:

> إن المشروعات العامة –باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والسياسة العامة– يجب أن تتحدد استراتيجيتها بالنسبة للمنطقة في تمكين اقطارها من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وذلك لتدعيم قدرتها على القيام بالتحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والتي يكون بمقدورها إيجاد هيكل اقتصادي –اجتماعي –تقني، يتيح لهذه الأقطار أن تبدأ عملية التنمية المجتمعية الشاملة، كما يمكنها من ترسيخ مقوماتها، وخلق الذاتية القادرة على تدعيمها، واستمرار معدلات نموها في عصر مابعد النفط. (الكواري: 144، دراسة 1979)

ولقد عبر احد كبار ناشطي المنتدى في بداياته، د. أسامة عبدالرحمن، عن هذا القلق بالنص التالي الماخوذ من الكتاب الناتج عن اللقاء الثاني للمنتدى (ديسمبر، 1980):

> لقد غلب على المنطقة طوفان الأماني الذي جاء من سحر الثروة فحسبت أن التنمية قاب قوسين أو أدنى. وأنها ستظل في نعيم مقيم.

ونسيت أن الثروة زائلة. وأن الأماني ستنتهي إلى أضغاث أحلام .ما لم تع واقعها وتكرس كل طاقاتها وإمكاناتها للقضاء على المشاكل والسلبيات. ثم الانطلاق لتحقيق الطموحات والتطلعات من منطلقات واقعية مدروسة. إن سحر الثروة وخداع الأماني سيكونان وبالا على حاضر التنمية ومستقبلها في المنطقة أكثر بكثير من مسحة تشاؤم، قد تساعد في تقليص سحر الثروة وخداع الأماني، وقد توقف النزف غير المرشد الذي نحن فيه سادرون، وقد توقظنا من سكرة النعيم التي نحن فيها غارقون، قبل أن يأتي يوم يعض المرء فيه على يديه ويقول يا ليتني قدمت لحياتي. (عبدالرحمن: 11، 1982).

و نفس اللغة والمنظور سيطرا على أول أوراق أو لقاء تخصصي، 1983، وكان حول الطرق المناسبة لإدارة الفوائض المالية لدول الخليج، وسأقدم مناقشة أوسع لهذا اللقاء في محور المالية العامة. وأجد تعبير د. عبدالعزيز الجلال، صاحب ورقة اللقاء الخامس (يناير،1984) دقيقاً عن هذا الوضع الفريد لدول الخليج حين وصف وضع دول المنطقة بانها: "ليست من العالم المتقدم لعلمه وثروته وليست من العالم الثالث بفقره وبدائيته" (الجلال: 6، 1985). بوضوح، كان سؤال القدرة على الإفلات من هيمنة السلعة الواحدة، أو تنويع مصادر الدخل، مهيمناً بقوة في تلك السنوات التي علينا تذكر أن أسعار النفط لم تشهد حينئذ انهيار الاسعار الذي خيم منتصف الثمانينات.

وبما أننا مع أوراق السنوات الأولى فقد لفت انتباهي البعد المنهجي في هذه الأوراق. فقد بنيت أربع دراسات من مواضيع اللقاءات الخمس الأولى (دراسة الكواري 1979، دراسة أسامة عبدالرحمن 1980، دراسة النوري 1983، دراسة الجلال 1984) على مقابلات واستبيانات مع ذوي الشأن دون تحديد طرق اختيار العينات، لجهة هل عشوائية أم عمدية وهل تم حصر مجتمع الدراسة وغير ذلك من التقنيات

المنهجية المتصلة بقضايا العينات. وبرغم هذه الفجوات، فقد صيغت الدراسات بلغة واسعة نظرت لسؤال التنمية من منظور واسع. بل وأكدت الأحداث اللاحقة قدرة قوية لهذه الدراسات على الاستشراف والتنبوء، فما حذرت منه لجهة خطر الاعتماد على مداخيل النفط قد تحقق بعد سنوات قليلة جدا من طرح هذه الدراسات. ومن المثير التعرف على مدى استجابة دول الخليج للمطلب المخّيم على تأسيس المنتدى، وأعني به تنويع مصادر دخول المالية العامة. وإذا ما قارنّا اعتماد المالية العامة لدول الخليج إبان الطفرتين النفطية الأوليين، التي أسس المنتدى في عزّهما، والطفرة الثالثة، والمندلعة منذ اكثر من عقد، سنلاحظ أن ميزانتي السعودية والكويت ظلتا تتبعان نفس النهج، حيث يمثل النفط أكثر من 90٪ من إيرادات الدولة. فيما تحسن الحال في قطر والإمارات، بفضل نشاطي التجارة والاستثمار. لقد استضاف جهاز أبو ظبي للاستثمار الملتقى الأول للمنتدى وعدد من لقاءات لاحقة له. فهل أثمرت المعرفة المنتجة من خلال المنتدى في تعديل منظور مخططي المالية العامة لدولة الامارات، ولأمارة أبو ظبي تحديدا، حيال مصادر دخل المالية العامة؟ هذا سؤال أتمنى من نقاشات الورقة إضاءته.

و قبل أن أترك دراسات هذه المرحلة من عمر المنتدى، أود أن اثير نقطة قد تكون ذات دلالة. فدراسة عبدالعزيز الجلال حول أثر التنمية في التربية تضمنت تغطية لبعض الأدبيات حول مضمون المناهج والكتب الدراسية المعتمدة في نظم التربية الخليجية. وأثار انتباهي أنه لا الدراسات المستعرضة ولا دراسة الجلال نفسها تنبهت، أو تنبأت، بمشاركة محتملة لبعض المقررات والكتب الدراسية في ظاهرة التطرف الديني التي كانت ستطغى لاحقاً، رغم أن بعض مناهج التربية الإسلامية إبان تلك الدراسة كانت تستخدم نفس منظور السلفية الجهادية الذي تبين خطره لاحقاً. ويبدوا أن التبوء في حقول الاقتصاد والمال أسهل منه كثيراً في حقول

التربية والاجتماع. يمكن أن تعد دراسات المنتدى تلك، التربوية مقابل الإدارية والمالية، دليلاً إضافياً على تباين قدرة الحقلين المعرفيين في التبنوء.

ختاماً، سيطر على المنظور المؤسس سؤال الاعتماد على النفط وتحويل الاقتصاد إلى منتج وكيفية إدارة عملية التنمية والقلق من عدم وجود منظور استراتيجي للتنمية تنتظم المشاريع العامة ضمنه.

موضوعات الحقبة الثانية

بما أن الحقبة الثانية هي حقبة التنوع والانفلات من هيمنة سؤال التنمية بشكله المباشر، فإن تنميط أوراق تلك الفترة سيكون صعباً. ولعل من أبرز ما يلفت الانتباه إن على المنتدى بكامل مسيرته أو خلال الحقبة الثانية هو سيطرة أربع محاور على مشغولياته هي "المواضيع السياسية"، بواقع ست لقاءات، و"القضايا الدستورية"، بواقع ثمان لقاءات و"المالية العامة"، في خمس لقاءات، و"السكان" بواقع ثلاث لقاءات. أي أن هذه المحاور أخذت اثنان وعشرون لقاء من مجمل اللقاءات البالغ عددها احدى وأربعون. عشرون لقاء من هذه اللقاءات كانت في المرحلة الثانية من عمر المنتدى. وسأعرض لهذه الاطروحات التي سيطرت على مسيرة المنتدى، معتبراً إياها كاشفة بشكل ما لمقاربات المنتدى ومشغولياته.

محور السياسة

تم طرح مواضيع ذات صبغة سياسية في ست لقاءات، كلها في الحقبة الثانية من عمر المنتدى. ولعل هذا يبين انشغال أهل المنتدى بمسائل مستقبل الخليج سياسياً والتأمل في صلابة موقفه السياسي، خاصة بعد غزو صدام للكويت وهزة سبتمبر. أول موضوع سياسي طرح كان "تقويم مسيرة مجلس التعاون" في اللقاء

الحادي عشر، يناير 1990. في اللقاء قدم تركي الحمد ورقته المعنونة بـ"مجلس التعاون لدول الخليج: تقويم تجربة". أول ما سيلفت النظر في الورقة هو التعرف، من موقعنا الراهن، على طرح لتركي الحمد يختلف عن تركي كما هو اليوم. لغة الورقة مجللة بالمنظور الوحدوي وبنقد الممارسات القطرية وكذلك الواقع الامبريالي فيما يخص علاقات الخليج المعتمد على النفط بالعالم المتقدم والمهيمن. تنتقد الورقة حساسية دول المجلس حيال مس المجلس بـ "السيادة الوطنية القطرية" لكل دولة وتفوّق البعد القطري على نظيره الوحدوي في تكوين المجلس. نقد كهذا لاشك أنه مبني على منظور وحدوي يتجلى في خاتمة الورقة بالجملة التالية "اننا كأمة عربية لا نريد أن نواجه هذه الأزمة (أزمة الكيانات الصغيرة) ولأجل ذلك فإن الوحدة هي الهدف الوحيد الذي بتحقيقه يمكن أن نقضي على أزمة الوجود تلك بدل أن تقضي علينا". (الحمد: 34، 1990). قد لا يكون تركي الحمد اليوم يحتفظ بنفس ذاك الحماس للوحدة أو ينطلق من منظور وحدوي في تحليله لواقعنا. لكن تحول تركي هو جزء من تحول نخب عربية كاملة، فمشروعية الدولة القطرية في الواقع العربي جذرت نفسها خلال الربع قرن الماضي بدافع من غزو الكويت وتصاعد الإرهاب ومنظوره المعادي حيال الدولة الوطنية. وبالجملة، أجد أن الورقة في تمحورها حول خليج يتعرض لأطماع امبريالية متسقة مع أدبيات المنتدى ومنظوره. ورقة عبدالله القويز، الذي كان وقتها جزء من طاقم الأمانة العامة للمجلس، تركزت حول الإنجازات الاقتصادية وطرحت بعض التحديات ملتزمة خطاً تكنوقراطياً صرفاً. للطرافة والتنوع، لا يخفى الاختلاف بين ورقتي الحمد والقويز في ذلك اللقاء.

الموضوع السياسي الثاني كان غزو العراق للكويت، اللقاء السنوي الثاني عشر، يناير، 1991. لفتني من افتتاحية تريم عمران للجلسة الأولى، والتي تركزت

حول المحور السياسي، قوله، ضمن سياق التأمل في كارثة الغزو: "ظهرت أصوات تطالب بعدم الانتماء العربي، ويرى البعض التوصل إلى صيغة عن العلاقة بين الدولة والأمة ... يقال أنه لو كان هناك احترام لحقوق الانسان لما حدث ما حدث... الذي حدث لم يكن مقدمة بل نتيجة الديكتاتوريات والتسلط ومصادرة رأي الأمة وانعدام الحرية وغياب الرأي الآخر". هكذا، زحزح الغزو بعض المفاهيم وأبرز أخرى. ما قاله تريم نقل صادق لأصوات علت بسبب فاجعة الغزو. بعضها تطرف، كما أوضح تريم، لحد التنصل من الانتماء العربي وبعض منها تنبه لمركزية مفهوم حقوق الانسان وتأثيره على مصير البشر والدول والمجتمعات. لقد أثر الغزو على الوعي السياسي الخليجي، وكان المنتدى جزء من هذا. يلاحظ على طرح هذا اللقاء، الذي خلا من أوراق وإنما كان نقاشاً، تأكيد على مفاهيم المشاركة السياسية ونقد مرير لواقع حقوق الانسان وحرية الرأي في الواقع العربي بشكل عام. ما أثاره المنتدون في اللقاء عن مفاهيم حقوق الانسان والحرية والتسلط سيكون مقدمة لمواضيع دستورية ستدخل أجندة مواضيع المنتدى لاحقاً وستشكل جزء من هويته.

الموضوع السياسي الثالث، والذي كان اللقاء السنوي الثالث والعشرون مجاله، يناير، 2002، كان عن علاقة الخليج بمحيطه الآسيوي. ما يلاحظ على الأوراق المطروحة المختصة ببحث علاقات الخليج تمحورت حول جنوب وسط اسيا، الهند وباكستان تحديدا. لا وجود لأوراق عن العلاقة مع اليابان أو كوريا أو الصين، فضلا عن استراليا ونيوزلندا مثلا. حضور شرق اسيا كان فقط من خلال تجاربها المتقدمة في التعليم ومشاركة بعض دولها في العمالة الوافدة. فجوة مثيرة رغم أن الدافع لاختيار الموضوع هو التوجه الخليجي وقتها نحو آسيا كبديل للاتكاء على الغرب الناقم توّاً بسبب احداث سبتمبر 2001.

تلك الاحداث فرضت الموضوع اللقاء السياسي الرابع، اللقاء التخصصي

الرابع، مايو 2002. طغت على مقدمة كتاب هذا اللقاء، والتي كتبها خالد السعدون، لغة ذات دلالة فيما يخص هوية المنتدى وموضعه ومسيرته. إنها أهوال سبتمبر العظام، لحظة مفصلية أخرى شبيهة بهزة احتلال الكويت، حيث تتحسر النخبة المثقفة على الفجوة بينها وبين المؤسسات الرسمية الصانعة للسياسات العامة. لنقراء كلمات السعدون الزافرة حسرة "كان المنتدى يتكلم وإن في لقاءات مغلقة وينشر حصيلة لقاءاته، لعل وعسى أن يساهم في إدراكه لها في اجتناب اختناقات حتمية لا مصلحة لحاكم أو محكوم في عدم العمل على اجتنابها، وكان الإحباط تلو الإحباط يحدث عندما تتحقق تلك الاختناقات التي تم التنبوء بها" (الكواري وآخرون: 10، 2002). وبرغم هذه اللغة الشاكية إلا ان اللقاء ناقش اثار هجمات سبتمبر وطرح استنتاجات تقبل بمسؤولية منظمات وأفراد عرب مسلمين عن الهجوم ولا تعفي في الوقت نفسه الولايات المتحدة من ذنب تعظيم الظاهرة الجهادية إبان صراعهما، الامريكان والجهاديين، ضد السوفيات في أفغانستان. غلبت على أوراق ذلك اللقاء تأكيدات على أن الهجمات تمظهر لمكانة أمريكا المتعاظمة في عالم ما بعد الحرب الباردة وإشارات لإدارتها اليمينية المتطرفة وقتها والانتفاضة الفلسطينية الثانية الملحقة من قبل شارون بظاهرة الإرهاب المهيمنة على لغة العالم وحضور طاغي للصراع العربي الإسرائيلي كخلفية للهجمات. ومن المثير قراءة القول التالي لخالد الدخيل في ورقته للقاء: "إن انعكاسات أحداث سبتمبر لم تؤد في واقع الأمر إلى إحداث آثار أو تغيرات جديدة في منطقة الجزيرة والخليج." (الكواري وآخرون: 10، 2002). معتبراً أن انعكاس الأحداث سرّع فقط في تطبيق برامج سابقة لتخفيف التطرف في مناهج التعليم وبروز لغة منفتحة متسامحة على الاخر وغيره من التأثيرات الثقافية المنسوبة للحدث الكوني العظيم. لاشك أن زعم الدخيل كبير وقتها. ولو أثير الموضوع اليوم لنشأ جدل حول ذلك الاستنتاج، هل كان مصيباً أم لا.

كان الموضوع السياسي الخامس عن الخليج وأمريكا، اللقاء السنوي السادس والعشرون،2005. اتى الموضوع فيما يبدوا على خلفية الحضور العسكري المتجدد لأمريكا في المنطقة جراء غزو العراق قبل ذلك سنتين، المبني على احداث سبتمبر. وبقرأة راهنة على أوراق ذلك اللقاء فإن ورقة ابتسام كتبي ستكون مميزة بتنبؤها بتأثيرات سياسية وأمنية وعسكرية عظمى على الخليج جراء خروج العراق من ميزان القوى. وبإشارتها تحديدا لتوتر خليجي إيراني قادم في العراق والمنطقة. ورقة تركي الحمد تمتلئ بوصف سلبي لرؤيتنين سياسيتين دينيتين يمينيتين هما كل من الجهادية الأصولية الإسلامية والمحافظين الجديد القابضين على مفاصل الدولة الامريكية وقتها. بشكل ما، تركي في ما بعد سبتمبر يختلف عن تركي ما بعد غزو الكويت، بالأخص حيال أمريكا، ويختلف الاثنان عن تركي الثمانينات. ولعل من المهم ذكر البعد الثقافي في قرأة الحمد للعلاقة مع امريكا حين قدم تفسيراته لتعامل أمريكا المختلف مع الشرق الأوسط عنه مع دول "ناشزة" أخرى في أماكن من العالم ممحورا إياها حول الثقافات المعادية للعولمة والرأسمالية والحداثة. العداء اذن يتعدى نظام سياسي يهيمن على دولة ما. بل يتجذر بعيدا في التكوين الحضاري لهذه الشعوب. وفيما تقاسم الحمد والغبرا اثارة الهم الصعب: ضرورة المعاصرة لمجتمعات المنطقة مع ادانة تدخل أمريكا لفرضها. وبشكل عام، خيمت ضرورة اصلاح الدولة في الخليج على الأوراق، ولم تخلوا منها حتى ورقة وليد خدوري التي كانت عن ابعاد النفط والاقتصاد في العلاقات الخليجية الامريكية.

أما اللقاء السياسي السادس، اللقاء السنوي الأخير، فقد كان اخف حرارة بكثير من المواضيع السياسية التي قبله ذات السياقات الملتهبة والمدفوعة كما ذكرنا أعلاه بكارثة الغزو وهجمات سبتمبر. ركز هذا اللقاء على مستقبل مجلس التعاون، في صدى لدعوة الملك عبدالله دول المجلس للاتحاد. وكانت الأوراق السياسية،

لعبدالله بشارة ومحمد بن هويدن، متعارضة في التكوين والطبيعة، ففيما كانت الأولى لسياسي متمرس كان الثانية لأكاديمي في العلوم السياسية. وربما يعد عنوان ورقة بشارة ملفتا ومغايرا لجل خطاب المنتدى، حيث جاء العنوان بالصيغة التالية: من التعاون إلى الاتحاد...أحلام القادة وأوهام الواقع. وكان ملفتا التوافق بين ورقة محمد بن هويدن وورقة تركي الحمد، التي قدمت قبل ربع قرن، حول التأكيد على أهمية التخفيف من حساسية السيادة الوطنية لدول المجلس من اجل مزيد من التكامل، مما يذكر بمحور المالية العامة الذي ضلت تتكرر فيه ذات الدعوات من باحثين مختلفين في ظروف مالية مختلفة. كما أن التذكير بالتهديد الإيراني كون خلفية للورقة. وضمت أوراق اللقاء ورقة حول الهوية والمواطن الخليجية للانثروبولوجية البحرينية سوسن كريمي، التي ناقشت محور الهوية طويلا في الورقة متبعا منهجا مسحياً للأدبيات حول مكونات الهوية.

و بالجملة، فإن استعراض المحور السياسي في لقاءات المنتدى على مدى ربع قرن يذكر المرء بوقوع المنطقة تحت تهديدات أمنية/ سياسية مستمرة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، من الحرب العراقية الإيرانية لغزو الكويت لهجمات سبتمبر للتمدد الإيراني وقدراتها النووية المتعاظمة. قرأة مواضيع هذه الجلسات، بتذكر الاحداث التي فرضتها، مرهقة للروح. لن ينجوا المرء من إحساس غامر بتعاقب التهديدات الأمنية والمحن السياسية المحيطة بأهل الخليج.

المحور المواضيع الدستورية

ثمة مشغوليات للمنتدى يمكن جمعها ضمن محور أو عنقود كبير يمكن أن نطلق عليه اصطلاحا عنقود المواضيع الدستورية والإصلاحية. ويحوي هذا المحور عدد كبير من اللقاءات تبلغ ثمانية، مشكلًا أضخم محاور المنتدى. بدأ التفات

المنتدى لهذه المواضيع مع بدايات الحقبة الثانية. تحديداً بموضوع مشترك في اللقاء السنوي التاسع، يناير، 1988، بين المواطنة في الخليج والحرب العراقية الايرانية. حل متحدثا في اللقاء لأول مرة خلدون النقيب بورقة تحمل عنواناً برّاقاً هو "المواطنة وأزمة الدولة القطرية في الوطن العربي: الخليج كحالة". وكما هو واضح من العنوان، انطلقت الورقة من الايمان بوجود أزمة في الدولة العربية سببها التكوين القطري للدولة العربية الحديثة. كما انطوت الورقة على قرأة نقدية لمفهوم المواطنة في التراث، حيث لا يتضمن المفهوم الحقوق والواجبات وللواقع التسلطي للدولة العربية المعاصرة.

كان موضوع اللقاء السنوي الرابع عشر، يناير، 1993، "الشورى نمط من أنماط المشاركة". وللموضوع ظرفيته، كما ذكر سابقا. ولا يلاحظ على الورقتين المقدمتين في هذا اللقاء، لعبدالخالق عبدالحي وعبدالله النفيسي، القوّة النظرية التي كانت لجل الاوراق التي يتم استعراضها في هذه العرض. فالورقتان افتقدتا للخط الرؤيوي الناظم لروح المنتدى لجهة تصوره لماهية الدولة ووظائفها وواقعها. ورغم حلول ناقد سياسي كبير من وزن النفيسي على منبر هذا اللقاء إلا أن ورقته ركزت على استمثار المنتدى لتجسير الفجوة بين الحركات الوطنية في الخليج من جهة ونظيرتها الاسلامية من جهة أخرى أكثر مما اعتنت بتقديم مقاربة نظرية عميقة للموضوع.

موضوع اللقاء التاسع عشر، فبراير، 1998، كان موضوعه قضايا وهموم المجتمع المدني. ورغم أنه طرحت خمسة أوراق فيه، إلا أن اثنتان منها كانت بعيدة عن هذا المحور، ورقتي منيرة فخرو عن الأقليات وعبدالعزيز الدخيل عن عرب الخليج. الأوراق الثلاثة التي كانت عن المجتمع المدني هي "مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج" لريما الصبان، "المجتمع والديموقراطية والدولة في الجزيرة العربية" لمتروك الفالح، و"المجتمع المدني في الكويت" لعبدالملك التميمي. تنظم

الأوراق رؤية متشابهة وبشكل ما متسقة مع المنظور المؤسس للمنتدى حيال الدولة والمجتمع وعلاقتهما ببعضهما البعض. تلك هي انتقاد ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الخليج الناتجة عن الطبيعة الريعية لتلك المجتمعات. بعض هذه الاوراق يتعامل مع السلطة السياسية كعامل مستقل مسبب لظاهرة ضعف المجتمع المدني وبعضها يذهب للثقافة والتنظيم الاجتماعي كعوامل شريكة في إضعاف هذه المؤسسات. وأجد ورقة التميمي مميزة بطرحها أسئلة حول بعض الاتحادات والجمعيات وهل هي فعلا مؤسسات مجتمع مدني أم لا. كذلك تدقيقه بين القوى "الصانعة" للمؤسسات من سياسية ودينية وقبلية وليبرالية وأي منها يصنع حقا مؤسسات مجتمع مدني. وتطرح الريعية في الأوراق بمعناها الواسع الذي يبدأ من طبيعة الانتاج الاقتصادي ويمر بالمؤسسات السياسية ويتعمق في ثقافة المجتمع فيصبح مكوناً لتنظيمه ورؤيته. النفس الناظم في هذه الأوراق شبيه بما قرأنه في أطروحات التأسيس وكذلك ببعض أوراق محوري السياسية والمالية العامة.

اللقاء السنوي الثاني والعشرون، فبراير، 2001، كان دستوريا بامتياز بموضوعه البراق "متطلبات وتحديات التحول الديموقراطي في دول مجلس التعاون". هذا اللمعان في الموضوع أثر على اعمال المنتدى فشهد أعلى رقم من الحضور في تاريخ المنتدى حتى حينه، بواقع 60 مشاركاً منهم وجوه سياسية كاحمد السعدون وعبدالله النيباري وناصر الصانع. هيمنت على اللقاء، كما على المناقشات، روح نزّاعة للترحيب بالديموقراطية وتوسيع المشاركة والتحول التدريجي نحو الدسترة وإشراك المجتمع في إدارة نفسه ودولته. ورقة عبدالحميد الانصاري تطرح التحول بوصفه متطلب لإنجاح التنمية، رابطة محورها بانشغالات المنتدى. الورقة غطت تاريخ المجالس النيابية في دول المجلس والمثير نتيجة هذا المسح، التعيين هو الالية المهيمنة وسلطات هذه المجالس الرقابية والتشريعية محدودة وتمثيل المرأة فيها

ضعيف جدا. عبدالمالك التميمي تقدم بورقة عن التيارات الفكرية والديمقراطية وكان ملفتا في نتائج ورقته أن الخليج لا يعرف تيارات فكرية ولا تحولا ديموقراطيا. وأيضا كان طريفا عنونته بعض نتائج ورقته بـ"نتائج مؤلمة"! ورقة علي الكواري تقدمت برؤية مستقبلية لتعزيز الديموقراطية في الخليج. لفتني في مناقشات الورقة تعليق عبدالخالق عبدالله، واعتذر عن نقل مطول لجزء من هذا التعليق لدلالاته فيما يخص اهتمامات هذه الورقة. عبدالخالق قال:

ذكرتني (ورقة الكواري) بورقة للدكتور علي قدمها قبل أكثر من 20 سنة، وهي ورقة "إستراتيجيات التنمية البديلة في منطقة الخليج العربي"، ووجدت أنه كيف انتقل من هم إلى هم، قبل 20 سنة كان الشغل الشاغل للدكتور علي، وربما الشغل الشاغل لنا جميعا في هذه المنطقة، هو التنمية، فكانت التنمية هي الأولوية للدكتور علي، كما كانت هي الأولوية بالنسبة لكثير منا، ربما الأكاديميين والمهتمين، التنمية كانت هي الشغل الشاغل.

الدكتور علي كان منغمسا ومنهمكاً ككثيرين منا، كل الانغماس وكل الانهماك، في مسألة التنمية، اليوم هو منغمس ومنهمك كما أننا منغمسون ومنهمكون في قضية الديموقراطية، لحظتان تاريخيتان، وورقة الدكتور علي قبل 20 سنة جسدت محاولاتنا جميعا واهتمامنا جميعا بالهم التنموي، والورقة التي قدمها الآن هي بنفس الشاكلة...

إن ما جعلني أتذكر الورقتين، المسألة التالية:

إننا بعد 20 سنة من الحديث عن التنمية ومن طرح استراتيجيات للتنمية، ومن التفكير في التنمية، التنمية لم تتحقق، التنمية اليوم، عصية، أكثر مما كانت سنة 1979، عندما طرحت ورقة الاستراتيجيات، سؤالي أن نأخذ

الموضوع بمقارنة، هل بعد 20 سنة من التنمية كلما اقتربنا منها شبراً، ابتعدت عنا متراً، هل مصير الديموقراطية بعد 20 سنة سيكون نفس مصير التنمية؟ ... أرجو بعد 20 سنة أن لا نقول إن جهدك هذا، وهذه الورقة، وهذه الرؤية ضاعت مثل ما ضاعت الورقة الأولى،" (عبدالله وآخرون: 218. 2001).

أولا، اكرر اعتذاري على طول النقل لكن النص يحكم. ثانياً، لن أسامح د.عبدالخالق على كثرة الفواصل في النص. ملفت النص لجهة مسيرة المنتدى وتحولات محور تأسيسه وأيضاً نظرته للمستقبل الذي وصلناه اليوم. فالمنتدى بدأ كمحاولات الأكاديميين الشبان آنذاك لتصويب مسيرة التنمية المندفعة بداية الثمانينات بدافع من الطفرة المالية المتوافرة لدول الخليج آنذاك. وبحسب النص أعلاه فإنه لم يكن للمنتدى كبير تأثير على السياسات التنموية لمجتمعات الخليج، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى بيان اليوم وإن كان يمكن الزعم بتفاوت ما بين دول الخليج على الإفلات من سيطرة السلعة الناضبة على موارد الدولة. النقطة الثانية في مداخلة عبدالخالق هو تحول اهتمام هذه النخبة من مشغول التنمية في بداية الثمانينات إلى الديموقراطية بعد عقدين من تدشين المنتدى. تحول مسبّب إما بيأس جماعة المنتدى من أثر ما لرؤاهم التنموية على منظور المؤسسات الحكومية الصانعة للتنمية أو بسبب تضاءل الاهتمام الأكاديمي عالمياً بمفهوم التنمية على مستوى العالم، خاصة مع نجاح عديد من دول العالم الثالث في تحقيق التنمية فعلا وربما عدم وجود جديد يقال للمجتمعات التي راوحت مكانها. ثالث ما يلفت في النص هو تخوفه أن يكون واقع الديموقراطية بعد عشرين عاما من تلك الكلمة هو نفس مصير التنمية بعد عشرين عاما من ورقة الكواري عن استراتيجيات التنمية. ملفت تأمل هذا التخوف في هذه اللحظة المحزنة الكئيبة. أيضا وفيما يخص نفس النقطة ملفت ما صرح به عبدالخالق حيث عرض في مداخلته تلك لمرجع مدهشٍ. ذاك هو تقرير

لـCIA يستقصي آراء 100 من خبرائه حول شكل العالم سنة 2015. وخلاصة تنبؤ هؤلاء الخبراء فيما يخص المنطقة العربية، بحسب عبدالخالق، أنها ستكون أقل ديموقراطية مما هي عليه سنة 2000، ملأى بالتطرف والإرهاب وحكومات قمعية تجهض أيّ تطلع مجتمعي للحرية. نحن في 2015 وواقع المنطقة سنة أسوء بكثير مما توقعه التقرير الكالح.

اللقاء السنوي الخامس والعشرون، يناير، 2004، تخلى عن كل حذر اكاديمي وتحول، بعنوانه "نحو إصلاح جذري في اقطار مجلس التعاون"، مطلبياً بامتياز. وبما أن للقاء سياقاً ظرفياً زمانياً، هو تعالي مطالب بعض النخب المجتمعية بالإصلاح، فإن ذلك لم ينعكس على الموضوع فقط بل وحتى على كثافة الحضور. إذ حضر زهاء 120 جلهم ممن انتظموا في المطالبات الإصلاحية في ذاك الوقت. لا يحتاج الأمر لكثير تخمين لمعرفة محتوى الأوراق، بالاتكاء على مسيرة المنتدى ونوعية الحضور. انبنى جدول ذاك اللقاء على ورقة افتتاحية لمحمد غباش كان عنوانها الفرعي "تصحيح العلاقة بين السلطة والمجتمع: الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز". ذيلت نقاشاتها بصياغة أولية لتصحيح هذه العلاقة. وورقة ختامية لعلي الكواري، المنتدوي العريق، بعنوان "نحو بناء أجندة إصلاح جذري من الداخل في الدول الأعضاء لمجلس التعاون" تليت بمسودة مشروع لذلك الإصلاح. وبين الورقتين أربع أوراق عن ضرورة إصلاح منظومات الإنتاج والسكان والأمن والتأمينات الاجتماعية وورقة لعبدالرحمن النعيمي عن مطلب الديموقراطية وحقوق الانسان والمجتمع المدني. بشكل ما، جمع اللقاء بين مقاربات اكاديمية، كأوراق الوسط، وبين أوراق تفضي إلى مسودات برامج، كورقتي غباش والكواري. بتعبير آخر، ظهر حس ناشطي في أعمال ذلك اللقاء. لغة مطلبية جللت ذلك اللقاء الفريد. المنتدى في سنته تلك كان عرساً إصلاحياً. مؤسسة لالتقاء

اصلاحيي الخليج. بشكل ما، هذا اللقاء شبيه، لجهة روحه، بلقاءات 1991 والتخصصي لسنة 2002 من زاوية برم نخبة معرفية ببطء تجاوب الدولة لتطلعات مجتمعية.

هيمنت المواضيع الدستورية على المنتدى لثلاث سنوات على التوالي، 2010، 1011، و2012. في اللقاء السنوي الحادي والثلاثون، فبراير، 2010، اختيرت المجالس التشريعية لتكون موضوعاً للقاء. قدمت في اللقاء أربع أوراق عن تجارب هذه المجالس في الامارات والبحرين والسعودية والكويت وورقة عن حق المرأة الكويتية في الانتخاب. بشكل ما، غلبت على أوراق اللقاء عروض تقريرية للمجالس النيابية والشورية. قد يكون المنتدى فتح منصته لأصوات أكثر رسمية لتقديم رؤيتها حيال واقع هذه المجالس.

في السنة اللاحقة، يونيو، 2011، خصص لقاء تخصصي لموضوع دستوري عنون بـ"النظام الديموقراطي المنشود في دول مجلس التعاون". ستخيم روح "الربيع العربي" هذه المرة. برغم عظم الحدث التاريخي، إلا أن الأوراق أقل عددا، ثلاثة أوراق فقط، وأيضا مستوى، من اللقاء السنوي الخامس والعشرون. ربما لأنه موضوع تخصصي أشبه بالاستثنائي، وليس سنويا اعتياديا. لم تكن ورقتي كل من بن صنيتان، عن تأثير الربيع العربي على السعودية، ولا فخرو، عن تأثيره على البحرين، بذات قوة الأوراق المقدمة في اللقاء السنوي الخامس والعشرون. والمقارنة هنا بسبب انتظام اللقاءين في سياق تاريخي مناسب لكتابة أوراق بمستوى ارفع. بيد أنه يلزم التنويه بورقة جاسم السعدون، المعنونة بـ"ربيع العرب: دائم أم فائت"، حيث قدمت عرضاً اقتصاديا وتنمويا رصينا لواقع المجتمعات العربية عشية اندلاع ثورات ذلك الزمان.

آخر اللقاءات المضّمنة داخل عنقود المواضيع الدستورية سيكون اللقاء السنوي الثالث والثلاثين، 2012، والمعنون بـ"السياسات العامة والحاجة للإصلاح في دول مجلس التعاون". أخذت أوارق ذلك المنتدى اتجاهين. الأول، أوراق تناولت الحاجة إلى الإصلاح في اقطار خليجية. وقدمت فيه ثلاثة أوراق عن الحاجة إلى الإصلاح في كل من السعودية والكويت وعمان والبحرين. قدم الباحثون في أوراقهم رؤية نخبة تجمع بين التحصيل الاكاديمي والموقف الفكري المتطلع لدور مختلف للدولة الخليجية في علاقتها مع مجتمعها. إنها ليست معارضة سياسية ولا صوت السلطة ولا عرض اكاديمي بارد. بل، صوت المثقف. يتسق هذا المنظور مع جوهر روح المنتدى عبر تاريخه. روح لم تخبوا وظلت تعيد انتاج نفسها جيلا بعد آخر رغم كون بعض مواضيع وأوراق اللقاءت اكاديمية بطابع علمي بحت، كما في بعض أوراق محوري السياسة والسكان مثلا. الاتجاه الثاني، كان عن رؤية إصلاحية لقضايا معينة. حيث قدمت ورقة عن التنمية البشرية مع تعقيب رئيسي عليها وورقة عن التوسع العقاري والخلل السكاني.

إن المحور الدستوري، بهذا العدد الكبير من مواضيع اللقاءات تحول هوية رديفة للمنتدى، متداخلاً مع المحور السياسي، في الحقبة الثانية من عمر المنتدى. كانت ملاحظة عبدالخالق عبدالله عن تحولات انشغالات علي الكواري، أحد الآباء المؤسسين للمنتدى، من موضوع التنمية في عقد الثمانينات إلى عقد الإصلاح السياسي بعد الألفية الثانية تعبر بدقة عن تحولات كامل المنتدى. كما أن نفس التأمل السابق إيراده بنصه الطويل يفتح السؤال عن مآلات هذه الانشغالات ومدى إمكانية تأثيرها على أرض الواقع. وفيما تمر المنطقة الآن بنوع جديد من التحديات، هو تحدي الهويات والحروب الطائفية واندفاع شباب منها لإغواء مثل هذه الصراعات، وهي المنطقة التي لم تهدأ فيها التحديات منذ ولادة المنتدى، فإن ما

طرحه المنتدى بخصوص الإصلاح الدستوري وما عرض فيه من بحوث عضدت التراث المطلبي قد يشكل حلاً، تماما كما هو حال بحوث التنمية وأوراقها. وأغلق هذه الملاحظة الختامية عن المحور الدستوري بتكرار سؤال عبدالخالق عبدالله عما اذا كان مصير الصوت الغالب على المحور الدستوري مشابها لمصير الصوت الذي غلب قبلا على المحور التنموي؟

محور المالية العامة

طبيعة المقاربة والظروف التاريخية لموضوع المالية ليست متشابهة، فأحياناً يطرح الموضوع بقصد التفكر في افضل السبل لإدارة الفوائض المالية لدول الخليج وأحيانا يطرح بقصد التفكر في أزمة مالية تواجهها هذه الدول. فالموضوع التخصصي الأول، 1983، كان عن دور الأصول المالية وكيفية أدارتها. وأتت الدراسة ولغتها متوافقة تماما مع دراستي الكواري وأسامة عبدالرحمن لجهة سيطرة سؤال حسن التصرف بثراء متوافر توّاً وكيفية الإدارة الحكيمة له. فعبدالوهاب الثمار، مدير مشروع ذاك اللقاء، كتب مطالبا بالانتقال من الأسلوب العفوي إلى أسلوب "البرمجة والتخطيط" في إدارة الفوائض المتحققة. أما الورقة الأساسية، والتي أعدها الاقتصادي محسون جلال بالتعاون مع مكتبين استشاريين في أمريكا، فقد اتكأت على مسلمتين:1- أن دول المنطقة تعتمد بشكل شبه تام في مواردها على مورد قابل للنفاذ، 2- لذا، لا بد لها من تجويد ادارتها لفوائضها المالية المتراكمة. من المثير أن تراكم الفوائض توقف بعد سنوات قليلة من انجاز هذه الدراسة وأن سنواتاً عجافاً أكلت فوائض تلك السمان. بشكل ما، لقد كانت تحذيرات وتبصرات السنوات الأولى للمنتدى ملفتة ونحن نرقبها من هذا البعد الزمني.

بالعودة إلى باقي مواضيع المالية، فإن جاسم السعدون في ورقتيه للقاء 1987

ولقاء 1989 يرصد تدهور الإيرادات المسبب بتدهور أسعار النفط حينها ويثير سؤال حيوي: هل نستغل تدهور أسعار النفط لوقف ما اسماه بـ"التنمية الإعلامية" أم يستمر الانفاق العالي ذو المردود القليل تنموياً؟ سؤال مالي في صلب موضوع التنمية يطرح في معمعة الانتقال من سنوات الخصب لنظيرتها المجدبة. اللقاء التخصصي الثالث، 1994، والذي كان مقررا أن ينعقد حول موضوع المالية وألغي لأسباب غير واضحة، سيطر على أوراقه الثلاثة موضوع واحد: عجز المالية العامة، مع استعراض لهذا العجز في الكويت وقطر والإمارات.

انقطع موضوع المالية خمس عشر عاماً عن المنتدى ليعود في اللقاء السنوي الثلاثون، سنة 2009، بعد طفرة جديدة وأزمة مالية عالمية وبأوراق كثيفة توجت بكتاب بالغ الرصانة صادر عن مركز دراسات الوحدة. وكما كتب د. علي الكواري، في مقدمة الكتاب الضام لأوراق هذا اللقاء، فإن موضوع عائدات النفط عادت للنجومية بعد ادبار الناس عنها في العقدين الماضيين. الغريب أن اللغة المسيطرة على جل أوراق ذلك المنتدى لا تبتعد عن لغة بدايات المنتدى، لجهة الشكوى من فقاعية العملية التنموية ومن سوء تدبير فوائض المالية العامة ومن التأكيد الذي لا يكل على ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الارتهان لسلعة خام متقلبة. ولأن الورقة كتبت في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فإن د.السعدون قدم عرضا رصيناً عن وضع العالم مالياً مفاضلاً من وضع الخليج وقتها. لكنه طرح أسئلة مقلقة فيما يخص المستقبل، إذ يقول:

> سوف تجتاز دول المنطقة الأزمة على المدى القصير بأقل التكاليف مقارنة بغيرها، ولكن أزمتها سوف تبدأ مع المدى المتوسط إلى الطويل. وهناك احتمال كبير في أن يتكرر سيناريو ثمانينيات القرن الفائت، ولكن هذه المرة، بكمية احتياطي نفط أقل، وبعدد سكان أعلى بكثير، وبمتطلبات أغلى

وأوسع، وضمن عالم جديد انتقلت فيه المنطقة العربية والإسلامية إلى صدارة الموادهة نتيجة سقوط الاتحاد السوفيتي من جهة واتهامها بحضانة الإرهاب الإسلامي المتطرف العدو الأول للعالم الجديد. (الكواري وآخرون: 117، 2009).

إن المرء وهو يقرأ اوراقاً كتبت في الثمانينات وأخرى كتبت بعد ذلك بربع قرن ويجد أنها تتمحور حول ذات التحذير من الاعتماد على مداخيل سلعة ناضبة لن ينجو من السؤال عن السر في إعادة السيناريو نفسه مرة بعد أخرى: نخبة علمية تستخدم معارفها لنقد الواقع التنموي وحكومات تتبع نفس النهج في التعامل مع الإيرادات؟

محور السكان

محور تنموي آخر سيطر على اهتمامات المنتدى، وغالبا في الحقبة الثانية الأطول مدى. ذاك هو محور السكان. وقد تم تناوله في أربع لقاءات. ثلاثة منها لقاءات سنوية، هي اللقاء السنوي السادس، يناير، 1985، واللقاء السنوي الخامس عشر، يناير، 1994، واللقاء السنوي الرابع والثلاثون، فبراير، 2013. ولقاء تخصصي واحد، هو اللقاء التخصصي الخامس، أكتوبر، 2009. ثلاث عقود تفصل بين أول لقاء عن السكان وآخر واحد. لم يعتني المنتدى بقضية السكان من خلال عناوين لقاءاته فقط. بل استمر في تلافيف المنتدى، فكثيرا ما نجد ورقة عن السكان تقتحم هذا اللقاء أو ذاك، رغم بعد محور اللقاء وطبيعته عن موضوع السكان.

ومن مطالعة العناوين فقط، سيلاحظ المرء تنامي القلق حيال ملف السكان في الخليج. فعناوين أول لقاءين تضمنا عبارة "السياسة السكانية". أما آخر لقاءين فتضمن العناوين وبشكل صريح عبارة "الخلل السكاني" وتفاقمه. بتعبير آخر، تناول المنتدى القضية السكانية عبر الوصف في البداية ثم نحى لأخذ موقف التحذير من

خلل التركيبة السكانية لجهة تضاءل عدد المواطنين إزاء الوافدين في عدد من دول الخليج. بحسب أول ورقة، علي الموسي، 1985، كان الوافدون يشكلون 65٪ من سكان قطر و61٪ من سكان الامارات وفقط 11٪ من سكان السعودية سنة 1975. وبحسب ورقة الشهابي، لقاء 2013، كان الوافدون 86٪ من سكان قطر و89٪ من سكان الامارات و32٪ من سكان السعودية. تزايدت نسب الوافدين برغم الارتفاع الكبير لمعدلات الخصوبة بين مواطني تلك الدول. فكأن تزايد عدد المواطنين أفضى إلى تزايد الطلب على الوافدين، وليس التقليل منهم. تغلب على أوراق ذلك المحور روح التحذير من تفاقم المشكلة واقتراح حلول لها. ومن ناحية حرفية، فإن أوراق هذا المحور، مثلها مثل أوراق محور المالية العامة، تتسم بمستوى تقني رفيع حيث تتبين حرفية الأكاديمي والخبير، فيتم الإتكاء كثيرا على الأرقام والجداول والمنحنيات وتقدم تغطيات تاريخية للوقائع وتصورت عن المستقبل.

تتيح مطالعة أوراق هذا المحور مجتمعة الاطلاع على عينة جيدة لأدبيات موضوع السكان في الخليج خلال ثلاثة عقود. كما أن بعض الأوراق، وكذلك بعض أجزاء الأوراق، تحاول ربط القضية بإبعاد تنموية كالتنبه لعلاقة هذه التركيبة بموضوع القوى الوطنية العاملة وعمالة المرأة والسياسات العامة. وإن كانت النتيجة المُدركة بدهاً، وهي تقلص نسب المواطنين لصالح الوافدين بشكل خطير في بعض دول الخليج، فإن تتبع الاحصائيات التي طرحتها الأوراق على مدى ثلاثة عقود تترك نقاط مضيئة في الملف السكاني، كتزايد تمثيل المرأة في سوق العمل وتصاعد نسب التنمية البشرية واعتدال معدلات الزيادة السكانية الطبيعية للمواطنين.

البعد الأيديولوجي في دراسات وأوراق المنتدى

تمحور المنتدى منذ نشأته حول مفهوم التنمية الذي يفترض الايمان ضمناً بكل من مفاهيم الدولة الوطنية وانقسام دول العالم، عالم ما بعد جلاء الاستعمار في الستينات وظهور كثير من الدول الوطنية التي كانت مستعمرة، من ناحية التنمية إلى ثلاث طبقات وأن مفهوم التنمية طور في الأساس من أجل إنهاض دول الطبقة الأدني من ناحية التقدم، حيث تقع الدول العربية قاطبه ضمن هذه الطبقة. وتتنازع أدبيات التنمية كما هو معروف منظورات أيديولوجية عدة مابين متبني لمنظور المركز الرأسمالي الغربي ونظيره الاشتراكي وأصحاب منظور التبعية. إذاً، مفهوم التنمية ليس محايد أيديولوجياً وتتنازعه عدة رؤى ومدارس. وبناء عليه، فإنه من المتوقع أن يطبع التنوع الأيديولوجي للمفهوم الأوراق المطروحة. وبالنظر إلى جل الدراسات والأوراق المتمحورة حول التنمية يلاحظ عليها "الحياد" الأيديولوجي. بتعبير آخر، لا تتمركز جل هذه الأبحاث والدراسات حول منظور تنموي ضد آخر. بل بعضها يأخذ المفهوم على أساس أنه هو نفسه محايد. لذا، يكون الطرح تقنياً ومشيّداً على أساس قياس عملية التنمية حول نماذج نظرية وعملية إما غربية أو نماذج ناجحة من دول العالم الثلاث، ككوريا الجنوبية والهند والصين مثلا. إن الأيديولوجيا في طرح مفهوم التنمية ناعمة ومتوارية وتتم من خلال اكاديميين يقدمون ارقام وإحصائيات وقياسات غالباً لإبراز الخلل التنموي الذي تعاني منه دول الخليج المعتمدة كليا في مواردها على بيع سلعة أولية صدف أن اكتنزتها بلدانها. وبشكل عام يمكن ملاحظة تفوق كل من النفس المنتقد لمسار التنمية من ناحية وأن منطلقات جل هذه الأبحاث من مدرسة التبعية التي لا ترتاح كثيرا للدوران في فلك المركز الرأسمالي من ناحية أخرى. ويلاحظ المرء تسيد المنظور الوحدوي على لغة البحوث والدراسات، خاصة في المرحلة الأولى. مثلاً، دراسات علي الكواري وأسامة عبدالرحمن

وعبدالعزيز الجلال الأولى وان كانت تنموية إلا أن النفس الوحدوي، الخليجي كخطوة نحو وحدة عربية اشمل، واضحة فيها. لا عجب. فالدراسات كتبت والثقافة السياسية للنخب الفكرية كانت تؤمن بما يشبه الاجماع بفكرة الوحدة العربية. من المثير تخيل اللغة التي كانت ستغلب على المنتدى لو أنه تأسس اليوم على أيد اكاديميين شبان، بعدما استقر مفهوم الدولة الوطنية في التصورات العامة بوازع، ربما، من فشل نماذج الحكم والايديولوجيات القائمة على تصورات وحدوية بدوافع قومية أو دينية.

و إن تركنا الأوراق والدراسات التنموية الصرفة فسنجد أن بعض المواضيع أيديولوجية بطبيعتها ويستحيل الإفلات من "القدر" الأيديولوجي للأوراق المطروحة. فمثلاً ورقة خلدون النقيب، والمعنونة بـ"اطروحات حول المواطنة وأزمة الدولة القطرية"، والتي قدمت للقاء السنوي التاسع، 1988، كتبت بالاتكاء على المنظور القومي العربي الرافض لواقع الدولة القطرية. وكان على المنتدى الانتظار خمس سنوات لتقدم منصته منظورا أيديولوجيا آخر له حضوة شعبية هائلة، هو الإسلامي، عبر ورقة عبدالله النفيسي، والمعنونة بـ"مكان المرجعية الإسلامية في العمل السياسي الوطني"، في اللقاء الرابع عشر والمنعقد سنة 1993. وتعد عبارة "المرجعية الإسلامية" أكثر العبارات الأيديولوجية وضوحاً ولمعاناً في كل مسيرة المنتدى، إذ لم يشهد المنتدى ورقة عن المرجعية الليبرالية أو الاشتراكية مثلا. ويبدوا أن المكون الأيديولوجي للورقة فرض نفسه عليها فتمحورت حول تسويغ نظري لأهمية الحوار بين الحركات الوطنية في الخليج والحركة الاسلامية فيه. مثل هذه الأوراق ذات ألوان أيديولوجية فاقعة لا يمكن لمراجع لمسيرة المنتدى أن لا يلاحظها.

و يمكن اعتبار أن المنتدى شهد مرة واحدة على الأقل "مواجهة" أيديولوجية في اعماله وأوراقه وذلك في اللقاء السنوي السابع عشر، 1986، حين ناقش ظاهرة العنف والتطرف. فقد قدمت أربع أوراق لذاك اللقاء نصفها لنقاد كبار للظاهرة الدينية، هما خليل علي حيدر وحيدر إبراهيم علي، فيما النصف الآخر لوجوه إسلامية، هما محمد سليم العوا واحمد التويجري.

والإشارة إلى الأوراق أعلاه لا تلغي خلو أوراق ومواضيع أخرى من تحيز أيديولوجي ناعم وخفي كما سبق ذكره، فتقريبا مواضيع العلوم الاجتماعية التي يتأسس عليها المنتدى ليست محايدة. مثلاً، مشكلة السكان من أكثر ما نوقش في المنتدى وخصص له مواضيع، بواقع اربع لقاءات. مشكلة مثل هذه لابد أن تنبني على الإقرار ضمنا بشرعية الدولة الوطنية التي تشكل أطراً لمقاربة من هم السكان ومن هم الوافدين وتمثيل المرأة في قوى العمل وهل علو أرقام الخصوبة ظاهرة سليمة أم تشكل خطراً على المجتمع.

تطور المنتدى كعلامة على ظهور انتجلنسيا خليجية

يمكن تأمل مواضيع اللقاءات ونتاجاتها المعرفية بناء على ثنائية التمحور حول مفهوم التنمية، كاهتمام تقني، وانفتاح الانتجلنسيا على مختلف المواضيع والقضايا المجتمعية، الذي أنجز في المرحلة الثانية من عمر المنتدى. وكما تم التنويه أعلاه، عبر المنتدى من مرحلة التركيز على التنمية إلى مرحلة التوسع في الاهتمامات. يمكن اقتراح عدة تفسيرات لهذا الانتقال. فمن ناحية، قد يكون هذا الانتقال بسبب تعقد الأدوار الاجتماعية التي بدأ يحتلها أعضاء المنتدى بسبب تراكم الخبرة وتوسع المهام. كما قد يكون التوسع علامة على تعقد وتطور في بنية الاكاديميا الخليجية ذاتها جعلها تخرج من شرنقة التخصص الاكاديمي الدقيق إلى فضاء القضايا التي تمر بها

مجتمعاتها، سواء كانت ذات علاقة مباشرة بالتنمية أم لا. هذا التعقد أدى لمزيد من التقسيم والتمايزات داخل الجسد الاكاديمي، فظهر انفتاح بعض مكوناته على قضايا كانت تاريخياً من صميم اهتمامات الحركات الوطنية ومشغولياتها. أي، ظهرت طبقة انتلجنسيا خليجية.

كما أن التطورات الإقليمية جعلت الانفتاح على مواضيع أوسع مسألة منطقية. فقد ولّد اجتياح صدام للكويت اجتياحاً للمواضيع السياسية ولعلماء السياسة للمنتدى. أهمية هذه الملاحظة ليست فقط في تبين السياق التاريخي لمواضيع المنتدى، وهو ما تم بيانه أعلاه. بل لتبيين أن المنتدى صار محضناً لإنتلجنسيا خليجية. فقد أنضج الغزو العراقي للكويت انفتاح علماء السياسية الخليجيين على مجتمعاتهم كما أفسح المجال للمنتدى كي يتجاوز قوس مفهوم التنمية نحو مواضيع أكثر تنوعاً وبينية وتداخلا.

و يؤشر تطرق المنتدى لمواضيع أوسع من محض تنموية إلى تطور في الجسد الأكاديمي الخليجي محوره ليس التنمية بذاتها، بل المشغوليات المجتمعية بشكلها الأوسع. ومثلما أن الجامعات الخليجية تنتج التكنوقراط والأكاديميين الخُلّص، فإنها أيضا تنتج طبقة انتلجنسيا مكونة من اكاديميين استخدموا المنتدى كإطار مؤسسي لهدم جدران التخصص الدقيق وتقديم أطروحات بينية لقضايا مجتمعية مختلفة.

وبما أن الحديث عن الانتجلنسيا وهوية المنتدى، يُلاحظ تغيرا في "نظام التسمية"، أو الهوية السياسية المعطاة للدول التي يشملها المنتدى. فالمظلة التي كانت تظل دول المنتدى كانت تسمى في اللقاءات السنوية الستة الأولى واللقاءين التخصصين الأولين بـ:"أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط". وسنشهد منذ مطلع العام 1987 وبعد سبع سنوات من إنشاء مجلس التعاون اهمالا للمسمى السابق، عدا

ورقة د.اسامة عبدالرحمن سنة 1989، وتنقلا بين المسميين "دول الخليج" و"مجلس التعاون". وقد يؤشر هذا لتغير في الهوية الأيديولوجية للمنتدى نفسه وانتقالاً له من منظور يتكئ على لغة ومفردات خطاب القومية العربية، كما في استخدام مفردة "اقطار" للإشارة إلى دول المجلس، إلى منظور صار يتبنى المسمى الدراج رسميا وإعلاميا لمجموعة الدول الوطنية التي كونت مجلس التعاون. وهذه التغير أو الانتقال ملفت ليس لأعمال المنتدى ذاته فحسب، بل للغة وتصورات فئة من انتلجنسيا الخليج ونخبتها الفكرية، هي الفئة التي تلقت تعليما عاليا في مجتمعات غربية وربما وقعت في هوى خطاب المنظمات الطلابية ذات الصبغة القومية العربية في تلك المجتمعات وتبنت منظوراتها. لكن كان ذلك لفترة من الزمن فقط لم تلبث أن خمدت وصعدت تسمية وطنية، أو "قطرية"، غلبت على اللغة والمناظير والرؤى. وقد يكون هذا مؤشر على تحول هذه الفئة من الانتجلنسيا من مقاربة طوباوية لواقع الدولة-الوطنية في واقعنا العربي إلى تبني الواقع السياسي القائم والإيمان به والدفاع عنه. ويبين الخطاب "التخليجي" الذي ساد إبّان أزمة اجتياح الكويت شيئا من هذا التحول. إذن، بشكل ما، يمكن للمنتدى أن يعكس خصائص وتحولات ليس لأفراده فقط بل وحتى لقسم من مثقفي الخليج خلال العقود الأربع الأخيرة. وإن كان حقاً أن تغير التسمية دالاً على تغير في بنية انتجلنسيا الخليج، فإن هذا التغير يثير الانتباه لاستواء هوية خليجية منذ أواخر الثمانينات. وربما كان لتشابه الأساس الاقتصادي والسياسي لهذه الدول ولإنشائها منظومة رسمية تضمها، هي مجلس التعاون، دور في استواء التسمية "القطرية" وذبول نظيرتها القومية.

المنتدى والسلطة

ما هي علاقة المنتدى بالسلطة في دول الخليج؟ تفصح بعض الأوراق ومقدمات بعض كتب اللقاءات السنوية عن علاقة ملتبسة بين المنتدى والسلطة الخليجية، في تمظهر للقضية الأزلية لعلاقة "المثقف" و"السلطة" في الدولة العربية بشكل عام. المنتدى ليس منتدى معارضة، كما أنه ليس منتدى حكومياً. إنه منتدى انتلجنسيا... منتدى مثقفين. أسلحتهم المعرفة العلمية والمناهج الاكاديمية وليس الفن، كما هو الحال للشعراء والروائيين والمسرحيين والفنانين التشكيليين. بعضهم يحصل أن يكون خبيراً حكومياً أو ناشطاً سياسياً أو مزيح بين هذا وذاك عبر مراحل حياته وبحسب ما يستجد من تطورات على منطقته ومجتمعه. سأمر بشكل سريع على بعض الأدبيات التي حاولت فهم مكانة المثقف في مجتمعه لمعرفة إن كان هناك ما يناسب منها لإنزاله على المنتدى وتجربته.

بمنظوره الماركسي الذي يعتمد الصراع الطبقي والهوية الطبقية كمتغير رئيسي، رأى جرامشي أن المثقف يكون ذا دور مجتمعي مؤثر إن هو عبر عن مصالح طبقة اجتماعية ما ودافع عنها. وعلى هذا النوع من المثقفين أطلق تسميته الشهيرة "المثقف العضوي". هذا ربط بين المثقف ودور في صراع طبقي داخل مجتمع رأسمالي تحكمه عادة البورجوازية. كارل مانهايم رأى دوراً مثيلا للمثقف، بتركيزه على العامل الطبقي، مع تمييزه بين مثقف تبريري يدافع عن سلطة قائمة، مثقف أيديولوجي، ومثقف يرنوا لواقع مختلف ويبشر بـ"فجر جديد"، مثقف يوتوبي. فوكو رأى في المثقف خبيرا يبيع خبرته ومهارته لمجتمع يحتاجها في زمن المجتمعات المعقدة والتقسيم الدقيق للعمل وتنامي التخصصات الدقيقة المعتمدة على محترفين وخبراء. سعد الدين إبراهيم نادى بالانقلاب على إرث العلاقة المتوترة بين المثقف والسلطة في الاطار العربي مطلقاً مصطلحه الشهير "تجسير الفجوة" بين

السلطة والمثقف، مفترضاً أنه لا يلزم أن تكون العلاقة إما تبعية المثقف للسلطة أو توتر علاقته بها. وأن هناك ما يجمع بين الأثنين مع اعتراف السلطة بالمساحة اللازمة من الاستقلال للمثقف.

يصعب حشر المنتدى داخل أي من الرؤى أعلاه. لكن تبدوا رؤيتي فوكو وسعد الدين إبراهيم ملائمتين للمحاولة. لنتكئ على منظور فوكو قليلا. تبدوا روح المنتدى، المقبوض عليها في محاور التنمية والمالية العامة والسكان والدستور والسياسة، شبيهة بخبراء لديهم ما يبيعونه من الرؤى والمنظورات. المشكل في عدم وجود زبائن! هؤلاء "البياعون" لهم رؤى. إنهم لا يرون أنفسهم خياطين "يفصلون" منتجاتهم على مقاس الزبون. بل أطباء يشخصون الحال ويقترحون الحلول، بالاتكاء على معارفهم ومهاراتهم التي حازوها من المؤسسات التعليمية في مجتمعات متقدمة. الأوراق في المحاور أعلاه تقدم صورة لخبراء ومنتجي معرفة يريدون أن يساهموا في مسيرة مجتمعاتهم وعبر واقعها الراهن. إنهم ليسوا ثوريين ينادون بتغيير كامل المشهد كما أنهم ليسوا محض خبراء تقنيين يطوعون مهاراتهم لبلورة رؤى قادة المؤسسات الرسمية. لذا، يَصْعّد احباط المثقف وتوتر السلطة. احباط المثقف عبرت عنه الكلمات التي اقتبستها أعلاه لعبدالخالق، ومررت بعدة تعبيرات مشابهة في عدة إصدارات. وربما يفصح عدم النجاح في توفير مظلة رسمية عن توتر السلطة حيال استقلالية المنتدى. وبالتأمل في موضوعين دستوريين، هما الاصلاح للقاء 2004 والمجالس التشريعية للقاء 2010، يتضح أن المنتدى مفتوح لناشطين ورؤى إصلاحية تروم تجاوز الواقع الحالي، كما في لقاء 2004، وأيضاً لرسميين يعرضون رؤية إيجابية لواقع المجالس الشورية والنيابية، كما في لقاء 2010. لذا، أقترح، كما أتمنى، أن يقدم المنتدى محاولة لتطبيق نظرية سعد الدين إبراهيم لتجسير الفجوة بين المثقف والسلطة، برغم فشل سعد الدين نفسه والمآلات المحبطة لتجرته تطبيق

منظوره ذاك. إن التحديات الجسام التي لم تنفك تتعاظم أمام الدولة الخليجية يوماً بعد آخر منذ إنشاء المنتدى وحتى اليوم تجعل الإلحاح باتجاه تغيير علاقة الدولة بالمثقف/ الانتجلنسي قائم باستمرار. ولا شيء يجعلني مقتنع بهذا قدر تخيل أن كلمات أسامة عبدالرحمن أعلاه تحولت فعلا وفي وقتها ذاك أساساً لمخططي المالية العامة ومطبقي خطط التنمية. كيف كان سيكون الواقع لو عبرت تلك الكلمات على جسر سعد الدين إبراهيم نحو وزارات المال والتعليم والقوى العاملة؟ إن المنتدى، بهذا المنظور ووفقاً لما بينه فحص نتاجه المعرفي خلال العقود الماضية والمدى المبهر لتبصر هذا الانتاج سيكون خلية تفكير، Think tank، تقوي من تبصر الدولة الخليجية بواقعها ومستقبلها وخياراتها حيال ذلك المستقبل. حري بالدولة الخليجية أن لا تفرط بقدرات كهذه.

نظرة اجمالية

بلقاءاته الاحدى وأربعون، راكم المنتدى انتاجا ضخما لامس جوانب مختلف من مسيرة المجتمعات الخليجية خلال العقود الأربعة الأخيرة. إن كان المنتدى أخذ إسمه من مفهوم "التنمية" وكان المفهوم مهيمناً بشكل تام على مشغوليات المنتدى في سنواته الأولى، فإن المنتدى وكما لاحظنا انطلق لأفاق أرحب. أفاق بعضهم لصيق بالتنمية ويشكل بعداً لها، كمحوري "المالية العامة" و"السكان" مثلا. وبعضها ليس ذو علاقة مباشرة بالمفهوم، لكنه من صميم مشغوليات المثقف العضوي، كالمحور الدستوري مثلاً. هذا التحول، أو الانفتاح، عنى تطور اهتمامات النخبة المؤسسة للمنتدى بما وراء مفهوم التنمية من قضايا مجتمعية من ناحية وانفتاح المنتدى على مكونات أخرى من الانتلجنسيا الخليجية، فدخل مختصين من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية وثلة من المفكرين وناشطين مجتمعيين، كما تبين من العرض أعلاه وكما يبينه حضور أسماء كخلدون

النقيب وتركي الحمد وشفيق الغبرا ومحمد الرميحي وعبدالخالق عبدالله وخالد الدخيل وعبدالله النفيسي ومريم فخرو وعلي الطرّاح وكثير من الأسماء التي لا يتسع المجال لحصرها.

وفيما يخص الجانب التنموي بشكله الصافي، فقد نشأ المنتدى على أساس تحويل النمو المالي الناتج عن ارتفاع سعر البترول في الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية، 1973 و1981 على التوالي، إلى تنمية حقيقية. بالإضافة إلى قضية رديفة تمثلت في التأكيد على ضرورة إفلات المالية العامة لدول الخليج من سطوة السلعة الواحدة، التي هي النفط. وكما هو واضح، فإن النتائج بعد كل هذه السنوات الطوال متفاوتة في كلا المحورين من قطر خليجي إلى آخر، حيث لم يتحول الأساس الاقتصادي إلى إنتاجي، كما تبين بنية سوق العمل في سائر دول المجلس، كما أن بعض ماليات دول الخليج قدرت على تنويع مصادر الدخل، بسبب عاملي الاستثمار والتجارة وليس بسبب عامل الإنتاج الاقتصادي الذي يشكل محور عملية التنمية وهدفها، فيما ضلّت ماليات أخرى وحتى اليوم متكئة بشكل شبه كامل على أسعار النفط، فدخل ماليتي السعودية والكويت في آخر سنة تأتى أكثر من 90٪ منه من واردت النفط وهو ذات الوضع الذي كان عليه الأمر إبّان الطفرتين النفطيتين الأوليتين. ويسجل في هذا الخصوص، وكما بينت مراجعة أوراق الحقبة الأولى بتركيزها على محور التنمية وأوراق محور المالية العامة، للمنتدى تقديمه بحوثاً غاية في الرصانة الأكاديمية والاستبصار والرؤية الثاقبة والقلق الذي أثبتت الأيام أنه كان محقاً. ويمثل نص أسامة عبدالرحمن أعلاه نموذجا ليس فقط لنتاج المنتدى المعرفي فيما يخص الموضوعين أعلاه بل ولروح المنتدى الذي ضل محافظاً عليها حتى يومنا هذا، بوصفه مستودعاً لمقاربة انتلجنسيا خليجية لمشاغل مجتمعاتها ودولها. ولن يقدر المرء، في هذا الجانب، على الإفلات من تجنب الإحساس بحرارة السؤال عن سبب

تجافي السياسات العامة عن الاستعانة بما طرح في المنتدى، رغم أن خطط التنمية تتضّمن، عادة، الكثير من هذه الادبيات ولكن بحظ قليل من التطبيق. المعضلة، إذن، في ملف التنمية كانت في تلك الفجوة بين صناعة الخطط وتحويلها إلى سياسات حقيقية، وهي معضلة لا تزال بعضاً من دول المنطقة تعاني منها وبشدة، كما تبين حالة التجافي المتواصل بين خطط التنمية من ناحية وبين السياسات العامة من ناحية أخرى. وإن كانت مسألتي التنمية بمعناها الواسع وموضوع المالية العامة شكلتا نجاحاً تبصريّاً للمنتدى، فإن غياب بعد مهم لفشل التنمية تخطيطاً وسياسات، وأعني به بعد "الريع" و"الذهنية الريعية"، عن المشغوليات الرئيسية للمنتدى عبر تاريخه الطويل يشكل نقطة اهمال غير مفهومة. ورغم أن بعض الأوراق تتطرق لهذا البعد، غالباً باعتباره مقدمات، فإنه كان يستحق موضوعاً قائم بذاته وللقاء سنوي كامل. وربما أن إغفال تجمعاً مدنياً فكرياً مثل المنتدى لهذا المفهوم يشرح الهامشية التي يعامل بها رغم أهميته لفهم كل من الفشل المتواصل عن بلوغ التنمية من ناحية وقدرة بعض النماذج السلوكية المعادية للتنمية من التناسل جيلاً بعد آخر مشكلة حصناً منيعاً ضد تسلل النماذج الصناعية، والمابعد صناعية، لثقافة العمل لدى الفرد والمؤسسات الخليجية على السواء.

إن رؤية مواضيع المنتدى وإصداراته بوصفها متجمعة في محاور أو عناقيد تسمح باقتراح أن يعاد اصدار منتجات المنتدى ممحورة حول تلك العناقيد. فمثلاً، يعاد طبع أوراق المالية العامة سوية وكذلك الحال مع كل محور من المحاور أعلاه. ويميز كل محور عن غيره باللون مثلا. سيسهل هذا رؤية إرث طويل انتج على مدى زمني متباعد بوصفه منتجاً معرفياً متماسكا. محور الإسكان، مثلا، انتج على مدى ثلاثة عقود. تغيرات كبرى حصلت في كل من بنى السكان والقوى العاملة والتراث النظري للموضوع خلال تلك الفترة الطويلة، بالإضافة إلى تبدل الأرضية المالية

والموقف الاقتصادي للدولة الخليجية خلال تلك الفترة الطويلة نسبياً.

سأنطلق من إشكالية علاقة السلطة بالمثقف والمنتدى كخلية تفكير المشار إليه أعلاه لطرح اقتراح بتطوير مؤسسي ما للمنتدى. تطويره كمؤسسة أبحاث مستقلة تبيع نتاجها لجهات مستفيدة، وعلى رأسها مؤسسات الدولة في الخليج. أو، وذاك تفكير طموح، تبني رسمي للمنتدى مع عدم المس باستقلاليته التي تظهرها نتاجاته على مدى ما يقرب من الأربعة عقود. الإشكالية في التبين الرسمي أن الخليج عدة دول. ولهذه الدول مناظير تختلف ومصالح تتقاطع، كما تبين الحال الماثلة بين مؤسسات إعلامية وبحثية تابعة لدولة خليجية تقابله مؤسسات مثيلة تابعة لدولة خليجية أخرى. لذا، سيكون في رعاية دولة للمنتدى نزعاً، لو مفترضاً، لحياده بين مكونات مجلس التعاون. لذا، ستكون رعاية امانة مجلس التعاون، أو أي مؤسسة إقليمية خليجية مثيله، للمنتدى قفزة باتجاه الاستمرارية من ناحية وضماناً للحياد من ناحية أخرى مع أمل بعدم التخلي عن الاستقلالية. وربما يشفع السجل الطويل من الصدقية للمنتدى أن يحصل على أوقاف وتبرعات تضمن له الاستمرارية دون ارتباط بإطار مؤسسي يلعب دور الأب النازع لاستقلالية الابن.

منتدى التنمية EVELOPMENT FORUM

اللقاء التخصصي السابع

مراجعة نقدية لمسيرة 36 سنة من منتدى التنمية
عرض نتائج استبانة منتدى
التنمية الخليجي 2015

الأستاذه/ هدى الدخيل

الكويت، 6 نوفمبر 2015

مُقدّمة

ضمن إطار جهود اللجنة التنفيذية للمنتدى لتطوير أداء وأثر منتدى التنمية الخليجية، رأت اللجنة ضرورة إجراء تقييم شامل للوضع الحالي للمنتدى، من أجل:

1. تحديد نقاط قوة المنتدى وضعفه
2. تحديد المعوقات التي تواجه عمله وسبل التغلب عليها
3. تحديد الإمكانيات والفرص المتاحة للارتقاء بعمله وأثره
4. وضع خطة تشغيلية جديدة للمنتدى

ونظرا لأهمية هذه العملية في تحديد مسيرة المنتدى المستقبلية، كان من الضروري إشراك الأعضاء فيها من خلال استبانة لاستطلاع الرأي. ونظرا لضيق الوقت، فقد وجهت الاستبانة لعينة تتناسب وحجم العضوية لدى المنتدى وتضمن التعبير عن تنوعها. وقد جاءت هذه الاستبانة في 22 سؤالا، لتغطي كافة جوانب عمل المنتدى في ثلاثة محاور:

1. تقييم الأهداف الحالية ومدى التقدم في تحقيقها
2. تقييم الإطار التنظيمي والآليات الإدارية
3. تقييم الإسهام العلمي للمنتدى

ونظرا لرغبة اللجنة التنفيذية في إتاحة أكبر مساحة ممكنة للأعضاء للتعبير عن آراءهم، فقد اعتمدت الاستبانة نمط الأسئلة المفتوحة، دون تقييد الإجابات باختيارات محددة. ونظرا لاستحالة إجراء تحليل كمي لمعطيات هذا النوع من الاستبانات، فقد استعضنا عن ذلك بإجراء تحليل لمضمون الاستجابات، ورصد وتصنيف الأعلى تكرار من بينها. هذا ولم تحتسب بعض الإجابات، للأسباب التالية:

1. ترك خانة الإجابة فارغة
2. الإحالة إلى إجابات سابقة
3. الإجابة بلا أعرف
4. الإجابة بتأملات عامة غير ذات صلة مباشرة بموضوع السؤال

وفيما يلي استعراض نتائج الاستبانة، وفقا لتحليل مضمون 38 استجابة.

نتائج الاستبانة

السؤال الأول

"حدد النظام العام للمنتدى الهدف العام بـ "إيجاد مناخ عملي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها". فهل نجح المنتدى في تحقيق هذا الهدف؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هي مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي برأيك أسباب ذلك؟"

رأت 17 استجابة أن المنتدى حقق هذا الهدف، ورأت 12 استجابة إن المنتدى حقق هذا الهدف جزئيا فقط، بينما رأت 9 استجابات أن المنتدى لم ينجح في تحقيق هذا الهدف. وكانت المؤشرات الأكثر تكرار هي التالي:

نجح المنتدى في:

1. الاستمرار في عقد اللقاءات بشكل سنوي شبه ثابت منذ العام 1979، في منطقة مغلقة نسبيا من الناحية السياسية.
2. إثارة ودراسة أوضاع التنمية من خلال لقاءاته وما يتمخض عنها من منشورات.
3. إثراء ساحة الدراسات التنموية بمجموعة من الإصدارات الحيوية في مجالاتها المختلفة.
4. الحفاظ على سمعة علمية جيدة.
5. جمع نخبة متنوعة من المختصين والمثقفين والمهتمين بالشأن العام من جميع الأطياف.

لم ينجح المنتدى في:

1. خلق مناخ علمي وفكري يخلق التواصل والتفاعل بين أبناء المنطقة على الساحة العامة.
2. التواصل مع مؤسسات صنع القرار أو الجهات البحثية في دول المنطقة. ولم يشارك في الفعاليات التنموية في المنطقة والعالم.
3. لم ينجح المنتدى في استشراف مستقبل التنمية في المنطقة.
4. لم ينجح المنتدى في التأثير على القرار السياسي الخاص بالشأن التنموي في المنطقة.
5. اقتراح برامج عمل تطبيقية لتنفيذ الحلول المقترحة في لقاءاته لمختلف القضايا.

وكانت أسباب عدم النجاح، التالي:

1. تركيز مواضيع لقاءات المنتدى على قضايا الساعة، على حساب استشراف المستقبل. وأتسام معظم الدراسات بالطابع الوصفي، واقتراح حلول يغلب عليها الطابع النظري.
2. عدم وجود معايير واضحة لاختيار الأعضاء تتناسب والتغيير الذي طرأ على مجتمعاتنا وثقافتنا وأوضاعنا السياسية، وتضمن تطعيم لمنتدى بأعضاء فاعلين ومؤثرين، خصوصا من الشباب.
3. تزايد الفجوة بين المنتدى والنخب الحكومية، التي لم تعد متواجدة بكثرة ضمن عضوية المنتدى.

4. ضعف الدعم المادي للمنتدى، وافتقاره لإستراتيجية واضحة ومؤشرات لقياس أداءه.
5. اقتصار التواصل بين الأعضاء على اللقاء السنوي.
6. غياب المنتدى عن الفعاليات الثقافية والعلمية المحلية والعربية والدولية.
7. عدم تمكن المنتدى من إقامة كيان رسمي كرابطة وجمعية غير ربحية حتى هذه الساعة.
8. لم ينجح المنتدى في الانتشار بين فئات الباحثين والمهتمين والرسميين في دول الخليج.

السؤال الثاني

"من وجهة نظرك كيف يمكن للمنتدى تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل مستقبلا؟"

لم تستحسب استجابة واحدة فقط، وقد تضمنت الاستجابات الـ 37 عدد من الاقتراحات، التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

على الجانب العلمي:

1. إجراء دراسة علمية رئيسية وفق منهجية علمية تستند إلى البيانات وتقدم إضافة علمية. ويكلف بإعدادها مجموعة من الكتاب، يمنحون الوقت الكافي للإعداد.
2. الحرص على الخروج بنتائج عملية وتوصيات محددة، وعدم الاكتفاء بالأمنيات والملاحظات.

3. السعي لتوجيه نقاشات لقاءات المنتدى نحو موضوعات التنمية المشتركة لكل دول المنطقة والابتعاد عن مناقشة المشكلات الفردية لكل دولة.
4. إثراء الحوار في لقاءات المنتدى بدعوة المختصين من غير الأعضاء لحضورها.
5. اختيار مواضيع اللقاءات بواسطة استفتاء الأعضاء، وعدم إبقائه حكرا على اللجنة التنفيذية.
6. عقد ورش عمل اختصاصية صغيرة.
7. تجويد معايير وآلية اختيار الباحثين.
8. التركيز على تحليل نموذج التنمية واستخلاص الدروس من نجاحاته وإخفاقاته، بدلا من التركيز على انتقاده برمته.

على الجانب التنظيمي:

1. الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي لعمل المنتدى.
2. النظر في إعادة تأسيس المنتدى وهيكلته على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار التطورات التي طرأت على المجتمعات الخليجية واحتياجاتها منذ تأسيسه.
3. العمل على أن يكون للمنتدى إطار قانوني مسجل في دولة ما، كي يتاح له مجال للتحرك وجمع وقفية تمكنه من الاستمرار، كمؤسسة غير ربحية، أو كجمعية أو رابطة بحثية لها مقر ووجود على أرض احدى الدول الخليجية.
4. التوسع في ضم العضوية النوعية للمنتدى، وخصوصا الشبابية منها.

على جانب الاتصال والانتشار:

1. الابتعاد عن اتخاذ المواقف السياسية تجاه الانظمة الخليجية الحاكمة، وتصحيح البوصلة بالتركيز على القضايا التنموية والاجتماعية والثقافية.
2. زيادة تأثير المنتدى من خلال تعزيز حضوره على الساحة العامة، عبر إقامة النشاطات المشتركة مع المؤسسات الجادة ذات الاهتمام المشترك.
3. العمل على تحقيق تفاعل أكثر للمنتدى مع الجهات الحكومية في الخليج ذات العلاقة المباشرة بمشاريع التنمية. وإيجاد آلية للتواصل مع جميع الجهات الرسمية في دول التعاون لإيصال الدراسات والحلول والعمل على دعم تبنيها لها.
4. توثيق العلاقة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية، ومع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، وبالذات النخب والبرلمانات.
5. تعزيز الحضور الإعلامي للمنتدى.
6. تطوير الموقع الإلكتروني للمنتدى، وتنشيط حضوره على برامج التواصل الاجتماعي، وإنشاء منتدى إلكتروني لطرح الأفكار والرؤى، وتعزيز التواصل بين الأعضاء من خلال الوسائل التقنية الحديثة.
7. الاهتمام بمعرفة توجهات الرأي العام في المنطقة تجاه القضايا التنموية المطروحة.
8. إعادة النظر في إبقاء المنتدى خارج "النسق العام"، الأمر الذي أدى إلى تهميش دوره وأطروحاته، وقلص من مساحات التحرك والفعل من قبل النخبة الراغبة بالإصلاح.

السؤال الثالث

"هل هناك حاجة لمراجعة هذا الهدف؟ إذا كانت الإجابة "نعم"؟ ما هو الهدف العام البديل المقترح؟"

لم تحتسب 4 استجابات، ورأت 7 استجابت أن هناك حاجة لمراجعة الهدف، ورأت 24 استجابة عدم الحاجة لمراجعته.

وقد كانت مبررات الحاجة للمراجعة، هي:

1. تغير معايير ومؤشرات وعقبات التنمية، بسبب ارتباطها بالمتغيرات الخليجية والإقليمية والدولية، بالإضافة لتوجه الأمم المتحدة لإقرار التنمية المستدامة 2015-2130.
2. الحاجة لإضافة الاهتمام بإصلاح النظم الحكومية في المنطقة، وخلق تيار فكري يدعم ويساهم في تحقيق وحدة الدول المنطقة.
3. الحاجة لاختصار الهدف مع التركيز على الاهتمام بتطوير السياسات العامة في المنطقة.
4. الحاجة لأن يكون الهدف أكثر واقعية، وتحويل المنتدى إلى بيت خبرة يدعم مشاريع التنمية ويقيم ويرفدها بالأفكار الجديدة.
5. التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة لدول الخليج.

أما مبررات عدم الحاجة للمراجعة، فكانت:

1. الهدف العام معقول، ونبيل، وصحيح، ومنطقي وواقعي.
2. المشكلة ليست في الهدف، وإنما في آليات وأدوات تحقيقه، والمتابعة والتقييم المستمر لمدى تحققه.
3. الهدف العام جيد، لكن هناك حاجة لأهداف فرعية ترتبط بالواقع وتعالج القضايا الآنية.
4. يجب أن يحافظ المنتدى على نهجه كمؤسسة غير رسمية وغير ربحية، تسعى لصناعة الفكر والرأي في منطقة تكاد تخلو من صناعة الفكر.

وبالإضافة إلى ما تقدم، كانت البدائل المقترحة لمراجعة الهدف العام على النحو التالي:

1. توضيح معنى استشراف المستقبل، وما المقصود به.
2. تحديد مجالات التنمية التي سيركز عليها المنتدى، سواء كان سيركز على التنمية السياسية والاقتصادية فقط، أو سيشمل التركيز على مختلف مجالات التنمية.
3. النظر في تحويل المنتدى إلى بيت خبرة Think Tank.

السؤال الرابع

"هل نجح المنتدى في توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميته؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هى مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي برأيك أسباب ذلك؟"

لم تحتسب استجابة واحدة فقط، ورأت 13 استجابة أن المنتدى نجح في تحقيق هذا الهدف، ورأت 14 استجابة أنه لم ينجح في تحقيقه، بينما رأت 10 استجابات أنه نجح جزئيا فقط في تحقيقه.

وقد وردت مؤشرات النجاح التالية:

1. أتاحت الفرصة للالتقاء والتعارف بين المختصين والمهتمين في المنطقة، وهي فرصة لم تكن لتتاح لكثيرين لولا لقاءات المنتدى.
2. تعددية جنسيات وتخصصات واهتمامات الأعضاء من مختلف دول الخليج، وحماستهم في مناقشة القضايا المطروحة، والتزام عدد منهم بحضور فعاليات المنتدى.
3. استمرارية اللقاءات وازدياد عدد الأعضاء
4. استمرار المنتدى لمدة أطول من عمر مجلس التعاون، وبخلافات ومشاكل أقل.
5. شبكة التواصل والعلاقات بين الأعضاء، واستخدام أوراق المنتدى كمراجع في الدراسات والبحوث العلمية.

أما مؤشرات النجاح الجزئي، فقد كانت:

1. نجح المنتدى جزئيا في ربط المهتمين بقضايا التنمية خلال لقاءاته السنوية. إلا أن أعضاء المنتدى لا يشكلون إلا نسبة بسيطة من قادة الرأي والفكر والمهمومين بأمور التنمية وصناعة المستقبل الخليجي.
2. استطاع المنتدى ان ينشئ علاقات "تعارف" بين الاعضاء. إلا ان معظم هذه العلاقات لم تتطور كثيرا في مجال العمل التنموي ولم يترتب عليها منافع وعلاقات جديدة.
3. نجح المنتدى في بناء العلاقات على المستوى الشخصي فقط وليس على المستوى المؤسسي، بسبب اختلاف توجهات الدول وواضعي السياسات التنموية.
4. نجح المؤتمر في أن يشكل رأيا عاما بين معظم أعضائه حول التنمية، مما وحد خطابهم حولها. لكنه لم ينجح في تحويل هذا الخطاب إلى رأي عام.

وعن أسباب عدم النجاح، فقد ورد ما يلي:

1. لم يخلق المنتدى أواصر اتصال أو علاقات ارتباط تخدم أهدافه سواء مع الجهات الحكومية أو المدنية ذات الصلة باهتماماته.
2. عدم دعوة شخصيات خليجية وغير خليجية للمشاركة في الاجتماعات السنوية من المهتمين والكتاب وأصحاب الرأي.
3. عدم وجود عناصر شبابية كافية لتفعيل عملية التواصل بالتعاون مع الأعضاء الأكبر سنا.

4. عدم ربط الأعضاء بدراسات أو مشاريع مشتركة تخدم التنمية خارج إطار اللقاءات السنوية.
5. الظروف السياسية في المنطقة، والاستقطابات السياسية والدينية والولائية السياسية بين الأعضاء.
6. المواضيع المطروحة لا تستقطب الجيل الجديد.
7. ضعف التعريف بالمنتدى وحضوره المنتدى الإعلامي.
8. عدم وجود تواصل اجتماعي بين المشاركين، أو متابعة لما ينشرون من مقالات وأبحاث من خلال موقع المنتدى.
9. تركيز المنتدى على أن يكون ضد "النسق العام" بإيجابياته وسلبياته.

السؤال الخامس

" هل نجح المنتدى في خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن "التجارب المنقولة؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هى مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي برأيك أسباب ذلك؟"

رأت استجابتين أن المنتدى نجح في تحقيق هذا الهدف، ورأت 25 استجابة أنه لم ينجح، أما الاستجابات الإحدى عشر المتبقية فقد تراوحت بين التباس معنى السؤال عليها وطرح أراء قيمة بشأن التنمية الذاتية، لكنها لم تجب عن السؤال، ولذلك لم تحتسب.

ورد مؤشر واحد فقط على النجاح، هو:

1. على الرغم من أن مداخلات العديد من الأعضاء متأثرة بشكل كبير بالتجارب الخارجية، التي قد لا تصلح بالضرورة للتنمية في المنطقة، إلا أن كثير من المداخلات مثلت فكرا نقديا سياسيا واقتصاديا وتنمويا مستقلا ونابعا من ظروف المنطقة، وليس مستوردا.

أما أسباب عدم النجاح، فكانت:

1. يعيد المنتدى تكرار الأطر النظرية الخارجية، ولم يعمل على تطوير أطر نظرية جديدة، كما أنه لم يتطرق لأبعاد وأساليب جديدة ومختلفة في البحث العلمي.
2. تتسم معظم دراسات المنتدى بالعمومية والتركيز على تحليل ونقد الاوضاع القائمة، على حساب التركيز على الإطار العام والأسس التي تقوم عليها التنمية في المنطقة.
3. سيادة نمط التفكير التقليدي، والافتقار إلى روح الإبداع.
4. ضيق حلقة المشاركين من الأعضاء، بحيث أصبح المنتدى جزيرة صغيرة غير مؤثرة.
5. لم ينجح المنتدى في خلق تنمية ذاتية أو في نقل تجربة تنموية أجنبية. ويجب التركيز على نقل التجارب التنموية من البيئات الصاعدة، الأمر الذي يتطلب أولا وضع خطط طويلة المدى لبناء ثقافة مجتمعية جديدة. ولم يقدم المنتدى خطة للتنمية أصلا، بل أفكارا متناثرة.
6. النظرة الرسمية للمنتدى من الناحية السياسية، وعدم وجود صلة بين

المنتدى وأي جهة رسمية، على الأقل على مستوى الأمانة العامة لمجلس التعاون.

7. المنتدى ملتقى فكري استشاري، يقوم على العصف الذهني، دون أن تتوافر لديه قدرات وآليات تنفيذية لتحقيق مثل هذه الغاية.
8. عدم قدرة المنتدى على التحول إلى مركز بحثي وفكري يعتد بدراساته وتقاريره، بسبب ضعف مصادر التمويل.

السؤال السادس

" هل نجح المنتدى في إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هى مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هى برأيك أسباب ذلك؟"

لم تحتسب 10 استجابات، ورأت 9 استجابات أن المنتدى نجح في تحقيق هذا الهدف، ورأت 19 استجابة أنه لم ينجح في تحقيقه. إلا أن أكثر الاستجابات، سواء التي قالت بنجاح المنتدى أو عدم نجاحه، قد شابها الخلط حول موضوع السؤال، إذ أن السؤال يقتصر على قضايا ومشاكل "البيئة" وليس قضايا ومشاكل "التنمية". وعليه فسوف يدرج أدناه ما ورد في الاستجابات التي تناولت موضوع البيئة فقط.

مؤشرات نجاح المنتدى، كانت:

لا توجد مؤشرات.

أسباب عدم النجاح، هي:

1. تركيز المنتدى على المواضيع السياسة، بدلا من التركيز على القضايا الجوهرية التي تمس أمن وصحة ومعيشة المواطن.
2. على الرغم من إثارة المنتدى لقضايا البيئة، إلا أنه لم ينجح في تحويلها لقضية رأي عام تؤثر في صنع القرار.

السؤال السابع

"هل نجح المنتدى في تعميق الوعى والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة من اطراد زيادة الاستخدام الأمثل لمواردها؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هى مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي برأيك أسباب ذلك؟"

لم تحتسب 5 استجابات، ورأت 17 استجابة أن المنتدى لم ينجح في تحقيق هذا الهدف، ورأت 16 استجابة أن المنتدى نجح في تحقيقه، من بينها 11 استجابة رأت أن النجاح كان جزئي.

وقد وردت مؤشرات النجاح التالية:

1. وضع المنتدى الأسس واستفاد من ذلك بعض أعضائه، خصوص من تولى منهم سدة المسؤولية أو أصبحوا مستشارين لصناع القرار في دولهم.
2. نجح المنتدى في التركيز على موضوع الاستغلال الأمثل للموارد النفطية وتنويع مصادر الدخل وتنمية الموارد البشرية وزاد من الوعي العام بشأنها.

وكانت أسباب عدم النجاح، هي:

1. حاول المنتدى في أكثر من لقاء الاقتراب من موضوع الاستخدام الأمثل للموارد، لكن استقطاب بعض أعضائه سياسيا حال دون إثمار الحوار.
2. ضعف انتشار المنتدى، ومحدودية تأثيره على صناع القرار، وضعف التواصل بين الأعضاء وإدارة المنتدى.
3. جعل المنتدى من نفسه، في بعض المراحل، نداً للمؤسسات والسياسات القائمة، مما أبعد الإداريين والممارسين من الاطلاع على اطروحاته أو تقبلها.
4. لم يبني المنتدى جسوراً مع المؤسسات الخليجية المشتركة، بل جعلها تنفر منه باعتباره ناقداً لكل ما تقوم به في ظل المتاح لها.
5. اختلاف توجهات واستراتيجيات السلطات في دول المجلس في الاستخدام الأمثل لمواردها.
6. قلة إصدارات المنتدى في مجال إدارة التنمية.
7. يملك المنتدى نشر الوعي، ولكنه لا يملك فرض النظم والأساليب لتطوير إدارة التنمية.
8. لا تتوافر لدى المنتدى لجان متخصصة في المجالات المعنية، ومعظم المشاركين والمتحدثين في هذا الموضوع ليسوا من المتخصصين وليسوا من الممتهنين.
9. إدارة التنمية ما زالت تقليدية في المؤسسات الرسمية وتعتمد على الشركات العالمية بشكل كبير.

السؤال الثامن

" هل نجح المنتدى في تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها والبدء من حيث انتهى الآخرون والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هى مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي برأيك أسباب ذلك؟"

لم تحتسب 7 استجابات، ورأت 21 استجابة أن المنتدى لم ينجح في تحقيق هذا الهدف، ورأت 10 استجابات أن المنتدى نجح في تحقيقه، من بينها 6 رأت أن نجاحه كان جزئيا فقط.

وكانت مؤشرات النجاح، التالي:

1. النقاشات المنفتحة بين الأعضاء، على الرغم من اختلاف وجهات النظر.
2. يضم المنتدى أعضاء من كل ابناء المنطقة، وحاول في بعض لقاءاته استضافة بعض من خبراء المنطقة العربية.

أما أسباب عدم النجاح، فهي:

1. تباين الانتماءات الفكرية للأعضاء، ومحاولة كل تيار فرض قناعاته على الآخرين.
2. يقتصر عمل المنتدى على النقاشات خلال الاجتماع السنوي، دون وضع تصور متكامل، ودون أن تتوافر له السلطة ولا الآلية لتنفيذ هذا الهدف.
3. اتصاف أطروحات المنتدى بالعمومية.

4. لازال المنتدى تطوعي وغير مؤسسي، يقوم على جهود فردية لمن ينتخب منسقا عاما، دون أن يكون متفرغا أو مدعوما بفريق إداري.
5. عدم اطلاع المنتدى المباشر على ما وصل إليه الآخرون.
6. الهدف لا يناسب المنتدى ولابد من التواضع في تحديد الأهداف، فهذه القضايا ليست من اختصاص مؤسسات المجتمع المدني.
7. النشاطات البحثية لا تسبقها لقاءات علمية بين الباحثين والمنسقين أو التواصل المباشر والمتابعة الدقيقة.
8. يعمل المنتدى بمعزل عن المؤسسات الأخرى ذات الاهتمام المماثل، بسبب عدم وجود علاقات مع مراكز البحوث والمؤسسات العلمية.

السؤال التاسع

"في حالة الحاجة لمراجعة هذه السبل، ما هى السبل الجديدة التى يمكن إضافتها لضمان تحقق الهدف العام؟"

لم تحتسب 15 استجابات، ورأت استجابتين عدم الحاجة لمراجعة الهدف، بينما تقدمت 22 استجابة بالمقترحات التالية، بعد دمج المتكررة منها:

1. إجراء مراجعة لأهداف للمنتدى، لتركز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بدلا عن السياسية.
2. بناء علاقات استراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والحكومات والمجتمع المدني والسياسي، خصوصا المنظمات الشبابية، وعقد مؤتمرات تخصصية بمشاركتها.

3. دعوة باحثين أجانب من المهتمين بالمنطقة، للاستفادة من خبراتهم.
4. رفع نتائج وتوصيات اللقاءات السنوية للبرلمانات ومجالس الشورى والوزارات الخليجية.
5. استخدام وسائل الاتصال الجديدة بكفاءة أكبر.
6. توسيع دائرة العضوية، خصوصا من الشباب والنساء، وتشجيع التواصل بين الأعضاء وتعارفهم، وإنشاء منتديات وطنية ترفد المنتدى العام.
7. تركيز اللقاء السنوي على البحث في قضية تنموية رئيسية، وتخصيص لقاءات لقضايا البحث العلمي، وتركيز لقاءاته التخصصية لقضية مستمرة، لتحليل صدقية النتائج ومتابعة ما تم من سياسات وإجراءات حيالها.
8. إنشاء الكيان القانوني للمنتدى وتشكيل مجلس أمناء له، أو تطوير اللجنة التنفيذية الحالية، مع تفريغ المنسق وشخص إداري لمتابعة أعمال وميزانية المنتدى ومعالجة مسألة تمويله.
9. ديمقرطية المنتدى بتوظيف الاستبيانات

السؤال العاشر

"هل تمكن المنتدى، عبر الدراسات والمواضيع التى عالجها منذ تأسيسه، من تقديم دعم مؤثر في صنع القرار التنموي في المنطقة؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هى مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي برأيك أسباب ذلك؟"

لم تحتسب 3 استجابات، ورأت 26 استجابة أن المنتدى لم ينجح في تحقيق ذلك، ورأت 8 استجابات أنه نجح، من بينها 4 استجابات رأت أن النجاح كان جزئيا فقط.

مؤشرات النجاح، هي:

1. انعكاس رؤية المنتدى على قرارات الأشخاص في منظماتهم المختلفة.
2. اهتمام بعض المسؤولين بقضايا التعليم والإدارة والمشاركة.
3. نجاح المنتدى في جذب كثير من العاملين في المجال التنموي لدى المؤسسات الحكومية الخليجية، والقريبين من أصحاب القرار للمشاركة في حواراته.
4. ساهم المنتدى في خلق وعي ببعض القضايا التنموية حتى في أوساط منتقديه.
5. استخدام بعض أصحاب القرار لإصدارات المنتدى.

أسباب عدم النجاح، هي:

1. الفجوة بين المنتدى وصناع القرار، وعدم حرص المنتدى على إيصال أعماله لهم.
2. ضعف الحضور الإعلامي للمنتدى، وعدم انتشار إصداراته، بالإضافة إلى

أن دراساته ليست على المستوى الذي قد يؤثر في القرار السياسي والاقتصادي.

3. حكومات المنطقة لا تلتفت لأطروحات النخب الفكرية والناشطين، وتعتمد على الشركات الاستشارية الأجنبية.
4. عدم جدية الحكومات بموضوع التنمية، وعدم رغبتها في تدخل أحد في أدائها لأعمالها.
5. بطء تطبيق القرارات والبيروقراطية المرتبطة بحكومات دول الخليج من جهة ومجلس التعاون الخليجي من جهة أخري.
6. استقلالية المنتدى وعدم ارتباطه بمجموعة سياسية أو اقتصادية لكي تدفع بتأثير قراراته، واتخذاه لسمة المعارضة، مع أنه ليس كذلك.
7. التطورات السياسية في المنطقة العربية وتداعياتها على منطقتنا أثرت سلبيا على تحقيق ذلك.

السؤال الحادي عشر

> "هل يجب على المنتدى أن يسعى لأداء هذا الدور؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يمكنه ذلك؟"

لم تحتسب 4 استجابات، ورأت 4 استجابات أنه ليس على المنتدى أداء هذا الدور، بينما رأت 30 استجابة أن على المنتدى أداءه. وقد بررت الاستجابات التي لم ترى أن يقوم المنتدى بهذا الدور رأيها بصعوبة القيام بهذه المهمة في ظل منظومة القيم الحاكمة في دول المنطقة. أما الاستجابات التي رأت أنه يجب على للمنتدى القيام بهذا الدور، فقد رأت ذلك ممكنا من خلال التالي:

1. تعميق العلاقة مع مجلس التعاون والمجالس النيابية والاستشارية، مع الحفاظ على استقلالية المنتدى. وتذلك من خلال تشكيل وفد بعد نهاية كل دورة، للقاء الأمانة العامة لمجلس التعاون وزعماء المجلس لإيصال توصياته.
2. الابتعاد عن الاستقطاب السياسي واتخاذ المواقف الضدية والانغماس في المشاكل القطرية.
3. إجراء تغييرات جذرية في هيكلية وأهداف المنتدى، ووضع خطة استراتيجية وإعلامية مصممة لغرض توسيع دائرة التأثير ونشر الافكار على نطاق واسع.
4. النهوض بمستوى الدراسات التي يقدمها المنتدى، والحرص اختيار الموضوعات التي تهم أصحاب القرار. مع الابتعاد عن الموضوعات الآنية، والتحول لبحث المعضلات والمشاكل الاستراتيجية.
5. العمل على تقديم حلول واقعية تصل إلى متخذي القرار، بدون تصادم وباحترام لمتطلبات السياسة ورؤيا المنطقة.
6. تعزيز الارتباط بالمؤسسات الأخرى الفاعلة والأفضل تمويلا في المجتمع، مثل الجامعات.
7. استقطاب المعنيين بالتنمية من باحثين وممارسين، بصرف النظر عن خلفياتهم الأيدلوجية، للمشاركة في لقاءات المنتدى.
8. استقطاب الجيل الجديد من خلال المبادرات والجوائز البحثية الموجهة لهم.

السؤال الثاني عشر

"هل نجح المنتدى في إثارة الاهتمام ورفع الوعى العام بقضايا التنمية في المجتمعات الخليجية؟ إذا كانت الإجابة "نعم"، ما هى مؤشرات النجاح؟ إذا كانت الإجابة "لا"، ما هي برأيك أسباب ذلك؟"

لم تحتسب 5 استجابات، ورأت 16 استجابة أن المنتدى لم ينجح في تحقيق هذا الهدف، بينما رأت 16 استجابة أن المنتدى نجح في تحقيق هذا الهدف، وكان من بينها 11 استجابة رأت أن النجاح كان جزئيا فقط.

ومؤشرات النجاح، هي:

1. عدد المراجعات للكتب والموضوعات التي طرحها المنتدى.
2. الاستمرارية في طرح القضايا والتجديد فيها، واستمرارية نسبة حضور معقولة لنشاطاته.
3. استخدام إصدارات المنتدى كمراجع في عدد من المقالات والأوراق العلمية، من بينها المقدمة لنيل لدرجات العلمية.

أما أسباب عدم النجاح، فكانت:

1. عمل المنتدى في إطار نخبوي منفرد مع أعضائه فقط، وافتقاره لقاعدة مجتمعية عريضة، لكي ينجح في إثارة الاهتمام ورفع الوعي العام بقضايا التنمية.
2. بعد المنتدى عن مؤسسات صنع القرار.

3. لم ينشر المنتدى مؤلفات أو أبحاث اكاديمية، ولم يعقد محاضرات ولقاءات عامة تساهم في رفع الوعي العام.
4. نقص الدعاية أو الانتشار الإعلامي واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي.
5. الوضع العام في المنطقة وعدم تأقلم أو تفهم المعنيين في المنتدى للتغيرات السياسية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية فيها.
6. بعد المجتمعات الخليجية عن قيم التحضر المحفزة للفكر التنموي.

السؤال الثالث عشر

"هل تمكن المنتدى من تنمية عضويته بشكل ملائم يخدم تحقيق أهدافه؟ إذا كانت الإجابة بلا، لماذا؟ وكيف يمكن تطوير ذلك؟"

لم تحتسب 8 استجابات، ورأت 21 استجابة أن المنتدى لم ينجح في تحقيق ذلك، بينما رأت 9 استجابات أنه نجح في ذلك، منها 4 استجابات رأت أن النجاح كان جزئيا فقط.

وقد كانت أسباب عدم النجاح، هي:

1. أوضاع المنطقة.
2. عدم وجود قواعد ومعايير واضحة للعضوية.
3. الفئوية والشللية وتسيس المنتدى.
4. لم يبذل القائمين على المنتدى الجهد الكافي في هذا معالجة هذا الأمر.
5. التوسع في العضوية لآراء فكرية مختلفة اثرت على مستوى النقاش.

أما المعالجات المقترحة، فكانت:

1. استقطاب مزيد من الباحثين الشباب والنساء، مع الاهتمام بالكيف وليس بالكم، وذلك من خلال تشجيع الأكاديميين من أعضاء المنتدى على استقطاب الطلبة، خصوصا طلبة الدراسات العليا في المجالات المرتبطة بالتنمية.
2. أن يقدم كل عضو خمسة ترشيحات سنوية للنظر في صلاحياتها للانضمام للمنتدى.
3. تمديد فترة اللقاءات، لتسمح بالتعارف وتنمية علاقات الصداقة بين الأعضاء.
4. فتح قنوات تواصل اجتماعي عبر الانترنت.

السؤال الرابع عشر

"هل التوسع في منح عضوية المنتدى، سيخدم مصلحته؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي الفئة التي يجب استهدافها للعضوية؟"

لم تحتسب 4 استجابات. ورأت استجابتين أن التوسع لن يخدم المنتدى. بينما رأت 32 استجابة أن التوسع سيخدم المنتدى، وكان من بينها 12 استجابة قيدت تأييدها للتوسع بالشروط التالية:

1. ألا يكون التوسع بالكم على حساب الكيف.
2. تشكيل لجنة لشؤون العضوية.
3. وضع مستويات للعضوية، على سبيل المثال، عضوية مؤازرة، عضوية عاملة، عضوية منتسبة.

4. تقييم السير الذاتية، واختيار المرشحين وفق معايير محددة منها الكفاءة وقدرة المرشح على الإضافة للمنتدى.

أما الفئات التي رأت الاستجابات ضرورة أن يستهدفها المنتدى، فهي:

1. الشباب والنساء، من سن 18 سنة فما فوق، من المهتمين بالشأن العام والبحث العلمي، ومن مختلف الاتجاهات بشرط تمتعهم بالاستقلالية في الرأي.
2. القيادات الشابة، النسائية والرجالية، العاملة في المشاريع والأجهزة التنموية في دول المجلس والقطاع الخاص الوطني والشركات الاستشارية الوطنية والغربية والقيادات الوسطى في مرافق الدولة.
3. التركيز على جذب الأكاديميين والباحثين المعنيين بالتنمية في دول الخليج، خصوصا القادرين منهم على صناعة الفكر والرأي، وليس النشطاء السياسيون.
4. الإعلاميون وأعضاء مجالس الشورى والوزراء والجهات الدبلوماسية.

السؤال الخامس عشر

"هل المنتدى بحاجة لتطوير آليات جديدة لتنمية عضويته وتعزيز تواصله مع مجتمعات المنطقة، ما هي الآليات الجديدة الممكنة؟"

لم تحتسب 6 استجابات، ورأت استجابتين عدم الحاجة لذلك، بينما رأت 30 استجابة الحاجة لتطوير آلية جديدة. وقد اقترحت الاستجابات الآليات التالية:

1. السعي لاستقطاب الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
2. الترويج الإعلامي للمنتدى ومخرجات ملتقياته في الصحافة المحلية والقنوات التلفزيونية.

3. التواصل مع الشباب في مؤسسات التعليم العالي ومراكز ومؤسسات البحث العلمي، وتعزيز التواصل مع الأعضاء الحاليين.
4. إقامة ندوات أو محاضرات في الجامعات، لتعريف الجيل الجديد بالمنتدى.
5. استحداث مجلة إلكترونية للمنتدى.
6. تكليف القيادات الشابة من الأعضاء الحاليين بتقديم تصور عن الطرق القريبة من تفكير الشباب.
7. منح الشباب أدوارا ريادية في المنتدى، والاستماع لاقتراحاتهم.
8. الاستفادة من تجارب المنظمات الأخرى في هذا الشأن.
9. إنشاء منتديات محليه كروافد للمنتدى العام.

السؤال السادس عشر

"بعد الاطلاع على التنظيم العام للمنتدى وما حدده من مهام لكل مكوناته التنظيمية، وآليات ومعايير لتنظيم العمل فيه، هل ترى/ترين أن هناك حاجة لمراجعة وتطوير التنظيم العام الحالي للمنتدى، لماذا؟"

لم تحتسب 18 استجابة، ورأت 6 استجابات عدم الحاجة للمراجعة، بينما رأت 18 استجابة الحاجة لها، وذلك للأسباب التالية:

مبررات تأييد المراجعة:

1. بسبب الفشل في تحقيق الأهداف الحالية.
2. لتحديد المسار الجديد ووضع رؤية استراتيجية وخطط مستقبلية.
3. الحاجة لتنظيم وتطوير عمل المنتدى وهياكله وتجديد آلياته ومعاييره

ليتناسب ومتطلبات العصر والتطور الاجتماعي والأكاديمي الذي تشهده المنطقة.

4. لضرورة وجود فروع محلية ومجموعات تخصصيه للمنتدى.
5. لإعادة صياغة نظام المنتدى على نحو يتوافق مع وضعه القانوني.
6. ليصبح نشاط المنتدى أكثر نقابية.
7. لبناء الجسور مع المؤسسات الخليجية المشتركة ومتخذي القرار والمؤسسات البحثية في المنطقة وخارجها.

مبررات عدم تأييد المراجعة:

1. هناك حاجة لمراجعة الآليات التنفيذية، وليس النظام.
2. لأن المراجعة لن تكون مجدية في ظل ظروف دول المنطقة.
3. النظام الحالي كاف، في إطار مهام المنتدى وأهدافه المعلنة.

السؤال السابع عشر

"ما هى الشؤون التنظيمية التى ترى/ ترين أن لها أولوية في المراجعة لتطوير عمل المنتدى؟"

لم تحتسب 20 استجابة، ورأت ثلاث استجابات عدم الحاجة للمراجعة، بينما رأت 15 استجابة ضرورة التركيز على الأولويات التالية:

1. تشكيل فرق تخصصية لرفد عمل المنتدى.

2. مراجعة شؤون الميزانية وآليات رفدها.
3. مراجعة آلية اختيار المواضيع السنوية.
4. مراجعة الهيكل التنظيمي.
5. مراجعة آليات التواصل والاتصال الداخلية والخارجية.
6. مراجعة سبل تفعيل حضور المنتدى بواسطة دعم مشاريع تعمق التلاحم بين الأكاديميين عبر البحوث والحوارات المشتركة من خلال وسائل الاتصال المتعددة.
7. اعتماد التخطيط الاستراتيجي لإدارة أعمال المنتدى.
8. آليات استقطاب وإدارة العضوية.
9. وضع آلية لتقييم الدراسات البحثية وتحديد مدى صلاحيتها للنشر.

السؤال الثامن عشر

"ما الذي تتوقع/ تتوقعين من المنتدى أن يقدمه لك، بصفتك عضوا فيه؟"

لم تحتسب 3 استجابات، ورأت 4 استجابات أنها لا تتوقع شيئا من المنتدى لأسباب مختلفة، بينما ذكرت 31 استجابة توقعات تركزت على التالي:

1. الاهتمام بإتاحة فرص أكبر للتواصل والتفاعل بين أعضاء المنتدى، وبينهم وبين مع المهتمين بقضايا التنمية في المنطقة والعالم.

2. تعميق الوعي والمعرفة والحوار حول آخر المستجدات السياسية والاقتصادية والتنموية في المنطقة، والأخطار المتوقعة، وبالمزاج الفكري العام لدى المهتمين بالتنمية فيها.
3. الاهتمام بطرح الأفكار الجديدة الواقعية، وإدارة النقاش حولها بشكل مثمر بعيدا عن الاستقطاب السياسي.
4. توفير الدعم المعرفي وإتاحة الفرصة للمشاركة العلمية في مشاريع أبحاث تنموية، دعم تطوير الأدوات والمنهجيات البحثية، وحرية المشاركة في أعمال المنتدى.
5. الاهتمام بالملاحظات والاقتراحات وما يطرح من مشاركات أثناء اللقاءات، وعدم الاكتفاء برصدها في الكتاب السنوي.
6. الاهتمام بنشر أبحاث الأعضاء وإنتاجهم العلمي.
7. الاطلاع على مشاريع الدراسات المقترحة قبل الموعد، وأخذ رأي الأعضاء فيها، واختيار المواضيع والباحثين بشكل أفضل وأقرب إلى المشكلات التي ينبغي معالجتها، بعيدا عن المجاملة، وتقديم حلول وتوصيات قابلة للتطبيق.

السؤال التاسع عشر

"ما هو الهدف قصير المدى، الذي يجب على المنتدى السعى لتحقيقه من أجل تطوير عمله خلال السنة القادمة؟"

لم تحتسب 6 استجابات، وقد تركزت اقتراحات 32 استجابة على الأولويات قصيرة المدى التالية:

1. عقد اجتماع خاص، ودعوة مقيمين من خارج المنتدى، لإجراء مراجعة جادة وصريحة لأدائه، ووضع نظام داخلي وهيكلة جديدة له على نحو مؤسسي، ووضع خطة استراتيجية لعمل المنتدى للسنوات العشر القادمة.
2. تعزيز العضوية، من خلال التركيز على استقطاب القيادات الشابة العاملة في المجالات التنموية في دول المجلس، مع التركيز على تعزيز التواصل بين أعضاء المنتدى، وتنظيف البيت الداخلي من الاستقطاب السياسي.
3. التسجيل القانوني للمنتدى، والسعي لإيجاد موارد مالية تمكنه من تحقيق أهدافه.
4. وضع خطة اتصالات فاعلة للتوعية بالمنتدى ودوره وتعزيز تواصله مع المجتمع وصناع القرار، وتفعيل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
5. عقد ورش عمل تخصصية بشأن القضايا التنموية الساخنة، وتقديم دراسات وتحليلات دقيقة وموضوعية عن الأحداث والمتغيرات والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تمر بها المنطقة منذ العام 2011.
6. تطوير آليات الحوار والتواصل بين الأعضاء، من خلال تخصيص مساحة للاقتراحات والآراء بعد كل لقاء، والسعي لتحفيز أكبر عدد ممكن من الأعضاء لحضور اللقاءات.

7. الاهتمام باختيار نخبة متميزة من الباحثين للقاء القادم وزيادة عدد المعقبين، مع تحديد اماكن اللقاءات السنوية والنصف سنوية في أماكن بعيدة عن الاستقطابات.
8. الاهتمام ببحث المواضيع التالية: تحديد أهم ثلاثة معوقات للتنمية وتبيين وضع دول المجلس فيما يتعلق بها. بحث موضوع الحريات. بحث موضوع عجز المثقف الخليجي في صناعة الفكر والرأي، وعجزه عن التأثير على صناعة القرارات التنموية. بحث محاولات تفتيت الخليج والمنطقة العربية، وسبل تعزيز الوحدة الخليجية.

السؤال العشرون

"ما هو الهدف متوسط المدى، الذي يجب على المنتدى السعى لتحقيقه من أجل تطوير عمله خلال السنوات الأربع القادمة؟"

لم تحتسب 7 استجابات، وتركزت اقتراحات 31 استجابة على الأولويات متوسطة المدى التالية:

1. تحويل المنتدى إلى بيت استشاري فكري مساند لمتخذي القرار.
2. تبني مشروع تنموي من بداية دراسته حتى قيامه على أرض الواقع.
3. ترسيخ النظرة المستقبلية في إطار الوحدة التوافقية، والسعي للاندماج وترقية الوعي المجتمعي.
4. السعي للتأثير في دوائر صنع القرار: السلطة والمعارضة.

5. التفكير في الانتقال الى نشاط منظم نقابيا وربما سياسيا، أو لوبي ضغط من أجل تنفيذ بعض المقترحات التي تخرج بها ملتقيات المنتدى.
6. بحث معالجات لتحسين أوضاع سوق العمل في الخليج.
7. بناء العلاقات مع المؤسسات العلمية ومؤسسات القطاع العام والخاص.
8. إنشاء منتدى مفتوح عبر الانترنت.
9. تقديم منظور جديد لإدارة التنمية يحلل الواقع العملي بوضوح وشجاعة، ويقدم المشورة حول الخروج من هذا المأزق بما فيها تحول الشباب للإرهاب أو المنظور غير الوطني.

السؤال الحادي والعشرون

"ما هى المواضيع التنموية التى ترى / ترين ضرورة أن يعالجها المنتدى خلال السنوات الأربع القادمة؟"

لم تحتسب 7 استجابات، وركزت 31 استجابة على المقترحات التالية:

1. مناقشة موضوع أمن واستقرار المنطقة، ودور المواطن المحوري في تحقيقه، وتعزيز مفهوم المواطنة في ظل التغيرات الإقليمية والديموغرافية، والعلاقة مع الآخر.
2. مناقشة تحول الدولة الريعية الى دولة غنائمية.
3. مناقشة تراجع دور النفط والغاز كمصدر للطاقة، وما سيترتب على ذلك اقتصاديا، في ظل غياب الإعداد لاقتصاد بديل، وتنويع مصادر الدخل وتوزيع ثمار التنمية، وإعداد الموارد البشرية الماهرة.

4. مناقشة دور المؤسسات الاقتصادية الدولية الإيجابي والسلبي في التنمية، ومعنى التنمية المستقلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا في عالم القطب الواحد وفي ظل هيمنة الفكر الاقتصادي الليبرالي والعولمة الثقافية، والمصالح والقوى المحلية والعالمية التي تحدد مسار التنمية في المنطقة ومدى انسجامها أو تعارضها.
5. مناقشة تجربة التنمية في دول أمريكا اللاتينية النفطية تاريخيا وحاليا، وعلاقتها بتجربة الخليج.
6. مناقشة الوحدة الاقتصادية والتكامل السياسي، وتقييم تجربة ومستقبل مجلس التعاون.
7. مناقشة مشكلة التعليم والمناهج التعليمية في المنطقة ودورها في تعزيز التفكير المنطقي.
8. مناقشة حقوق العميل أو المستفيد والقوانين الداعمة لها والمدافعة عنها.
9. مناقشة القضايا الأسرية، ودور الأسرة في اللحمة الوطنية والسلم المجتمعي.
10. مناقشة برنامج النقل الاستراتيجي.
11. معالجة الأنماط الاستهلاكية للمواطن الخليجي.
12. مناقشة الاقتصاد المعرفي.
13. مناقشة الذكاء الاصطناعي من ناحية تنموية، وسبل توطين التكنولوجيا.
14. مناقشة التطرف الديني والإرهاب أسبابه وعلاجه.
15. مناقشة التركيبة السكانية.

16. مناقشة استفحال دور الدولة وتراجع دور المجتمع، واستفحال دور السوق ورأس المال.
17. مناقشة قضايا تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة.
18. مناقشة قضايا البحث العلمي.
19. مناقشة علاقة الدين بالدولة، والتمويل والاقتصاد الإسلامي، ودور الدين في التنمية.
20. مناقشة البطالة في دول الخليج.
21. مناقشة تدهور اللغة العربية.
22. مناقشة الاعلام وأساليب تطويره.
23. مناقشة المرأة وسوق العمل.

السؤال الثاني والعشرون

"ما هى اقتراحاتك لتطوير عمل المنتدى على كل المستويات، التنظيمية منها وغير التنظيمية؟"

لم تحتسب 21 استجابة، وركزت 9 استجابات على المقترحات التالية:

1. عقد اجتماع بحضور مراكز بحثية وممثلين عن المجتمع السياسي والمدني ومقيمين خارجين لتقييم وضع المنتدى وآفاق تطويره.
2. إعداد خطة استراتيجية للمنتدى.
3. وضع آليات أفضل الاختيار إدارة المنتدى وأعضائه.

4. تعيين أمين عام دائم للمنتدى، ومجلس إداري يجتمع فصليا.
5. رفع قيمة الاشتراك السنوي وإيجاد مصادر مالية لتعزيز موارد المنتدى.
6. تطوير وتعزيز التواصل بين الأعضاء باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
7. إصدار نشرة الكترونية بأخبار ونشاطات المنتدى وأعضائه، وعقد حوارات على موقع المنتدى.
8. التركيز على تطوير الحضور الإعلامي للمنتدى.
9. تبادل الرئاسة بين الجنسين، وبين الشباب وكبار السن.

التوصيات

في ضوء مخرجات الاستبانة المدرجة أعلاه، تتضح ضرورة تركيز اهتمام اللجنة التنفيذية للمنتدى خلال العام المقبل على وضع وتنفيذ برنامج عمل زمني، لإنجاز التالي:

أولا: على المستوى الداخلي

(أ) على الجانب التنظيمي:

1. مراجعة متأنية للأهداف الحالية، وتطويرها لتصبح أكثر واقعية في تناسبها مع وإمكانيات المنتدى.
2. وضع خطة استراتيجية لعمل المنتدى خلال السنوات الخمس القادمة، في ضوء الأهداف الاستراتيجية الجديدة.
3. تقييم وتطوير هيكلة المنتدى على نحو يخدم أغراض تحقيق الخطة الاستراتيجية الجديدة.
4. وضع الخطة التشغيلية للمنتدى والسياسات العامة اللازمة لها، والتي يجب أن تشمل السياسات الإجرائية التالية:
   a. سياسة وإجراءات ومعايير إدارة العضوية والموارد البشرية.
   b. سياسة وإجراءات وضوابط الشؤون المالية.
   c. سياسة وإجراءات وضوابط الشؤون الإدارية.
   d. سياسة وإجراءات وضوابط شؤون الإعلام والاتصال الداخلي والخارجي.

e. سياسة وإجراءات وضوابط الدعم التقني.

f. سياسة وإجراءات وضوابط ضمان واستدامة جودة الأداء.

5. معالجة الوضع القانوني للمنتدى.

6. تقييم وضع العضوية الحالية، ووضع خطة لتفعيلها ورفدها بالدماء الجديدة.

(ب) على الجانب العلمي:

1. وضع سياسة وإجراءات ومعايير اختيار المواضيع العلمية التي يتناولها المنتدى.

2. وضع سياسة وإجراءات ومعايير اختيار الباحثين المشاركين في أوراق عمل الملتقيات.

3. وضع إجراءات ومعايير تقييم جودة الأوراق العلمية المقدمة للمنتدى.

4. وضع سياسة ومعايير وبرامج التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية ذات الاهتمام المشترك.

5. وضع خطة لنشر إصدارات المنتدى بشكليها الورقي والإلكتروني.

6. وضع لائحة تنظيمية لإدارة الحوار في ملتقيات المنتدى، والتعامل مع مخرجاتها.

7. دراسة إمكانية تشكيل فرق تخصصية لدى المنتدى، وكيفية استثمارها لرفد عمله.

ثانياً: على المستوى الخارجي:

وضع وتنفيذ برنامج عمل زمني، لتحقيق التالي:

1. حصر الهيئات والمؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية المعنية بالشأن التنموي وصنع القرار فيه، وتقييم مدى فائدتها لعمل المنتدى، وتوطيد علاقة المنتدى بها.
2. حصر الأجهزة والمؤسسات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية، لوضع قائمة اتصالات المنتدى وتوطيد علاقة المنتدى بها.
3. تكثيف حضور المنتدى على الفضاء الإلكتروني، وخصوصا على مواقع التواصل الاجتماعي.
4. تطوير الهوية البصرية للمنتدى، وإعداد حملة إعلامية ودعائية للترويج له.

ختاما، ربما كان من المجدي التنويه إلى الملاحظات التالية:

1. على الرغم من الحاجة إلى مراجعة هذه الاستبانة وتطويرها لتصبح أكثر وضوحـــا ودقة في القياس، فإن مخرجاتها الحالية تمثل الوضع الراهن (base line) للمنتدى من وجهة نظر أعضائه، مما يعني ضرورة اعتماد مخرجاتها كجزء أساسي من معايير التقييم التالي لمدى تطور أداء للمنتدى.
2. تمثل التوصيات أعلاه برنامج الحد الأدنى، اللازم لمراجعة وتطوير أداء المنتدى تمهيدا لاستعادة موقعه الريادي في رفد الرؤى والسياسات التنموية في المنطقة. ولكنها ليست كافية بحد ذاتها لتحقيق هذا الغرض، ما لم يرافقها نظام دقيق للمتابعة والتقييم المستمر.

3. في حالة الموافقة على تبني هذه التوصيات، يفضل أن يعمل المنتدى قدر المستطاع على استثمار قدراته الذاتية، المتمثلة في قدرات وخبرات أعضائه، في تحقيقها، سواء كان ذلك بالمشاركة المباشرة للمختصين منهم في تنفيذها أو عبر الاستنارة بآرائهم عبر استطلاعات الرأي العامة حولها.

تقييم للنشاط الفكري لمنتدى التنمية الخليجي ومستقبله

2016 - 1979

هذا الكتاب هو قراءة نقدية من خارج أعضاء المنتدى لأعمال منتدى التنمية لدول الخليج العربي ، احتفاءً بمرور ستة وثلاثون عاماً على إنشائه .

ISBN 978-1-911571-41-4

Tel.: +965 - 22256147 Fax: +965 - 22256142
P.O.Box: Safat - Postal Code: 13066 Kuwait
info@aafaq.com.kw www.aafaq.com.kw